

الفصل الثاني

الأنظمة والقواعد النقدية

مقدمة:

إن تنظيم الحياة الاقتصادية يتطلب تحديد الأسس والقواعد النازمة لكل عمل، وتنظيم آليات الاستثمار والإنتاج، وعلاقة المؤسسات مع بعضها البعض، وسلطة الدولة على المؤسسات والأفراد بحيث يؤدي ذلك لتجاوز السلبيات وتعظيم الإيجابيات، والنقد كأحد أهم عناصر الحياة الاقتصادية لا بد من أطر قانونية لتنظيمه وتحديد آليات إصداره والتعامل به، فعندما تحدد الدولة بشكل علمي ودقيق أشكال وآليات إصدار النقد ودور وسلطة المصرف المركزي على المصارف والمؤسسات المصرفية والمالية وعلاقة الدولة بالمؤسسات المالية والمصرفية نستطيع القول: بأن القطاع المالي والنقدي قد نظمته الدولة بشكل واضح بحيث يخفف من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، بل وتزداد آثاره الإيجابية بحيث يشجع ذلك زيادة الإنتاج والاستهلاك الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

فما هو النظام النقدي، وكيف تحدده الدولة؟

وما هي القاعدة النقدية وما هي تطوراتها؟

٢ - ١ - مفهوم وخصائص النظام النقدي:

يعد النظام النقدي في الاقتصاد الوطني أحد أهم المكونات الأساسية التي تهدف لتحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد، فإذا استقرت قيمة العملة الوطنية يستقر الإنتاج والبيع والشراء والتداول، وتستقر الدخول، الأمر الذي يؤدي لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني.

النظام النقدي «هو مجموعة من القواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية وتلك التي تضبط إصدار أو سحب النقد الأساسي أو الانتهاء من التداول»^(١).

(١) صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٣ ص ٣٢ -

ويرى آخرون النظام النقدي «هو مجموعة القواعد التنظيمية الخاصة بتداول النقود وكيفية إصدارها في إطار بيئة اقتصادية معينة، بما تتضمنه من أنواع النقود وكيفية إصدارها، وقواعد الحساب النقدي، ومختلف المنظمات التي تحقق للنقود القيام بوظائفها»^(١).

إن هذه التعاريف تركز على جوهر النظام النقدي ومفرداته وآلية عمله، لكنها تهمل دور النقد وأهدافه في الاقتصاد.

مما تقدم نعرف نحن من جهتنا النظام النقدي بأنه:

«مجموعة من التشريعات والتنظيمات التي تحدد قيمة وحدة النقد الأساسية وآليات الإصدار والتداول، وأنظمة تشغيل وإدارة المؤسسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي».

إن هذا المفهوم الشامل للنظام النقدي يتضمن الخصائص التالية:

١ — يتألف النظام النقدي من القوانين والقواعد والتنظيمات والتعليمات التي تحددها الدولة بهدف إصدار النقد وتنظيمه، وهذه الأنظمة عديدة ومتنوعة ومتكاملة لا تتعارض فيما بينها وإنما تتكامل لخدمة النظام النقدي.

٢ — تحديد قيمة وحدة النقد الأساسية: إن هدف أي نظام نقدي هو تحديد قيمة وحدة النقد الوطنية وعلاقة هذه الوحدة مع النقود الأجنبية، لأن هذا التحديد ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

٣ — يحدد النظام النقدي آليات الإصدار، كيف تصدر الدولة النقد وما هي احتياطاته، هل هي ذهب، أم فضة، أم الناتج الوطني؟ وما هي إجراءات التداول والقواعد النازمة له.

٤ — تحديد عدد وحجم ودور المؤسسات النقدية في إدارة النظام النقدي وهنا يكون المصرف المركزي السلطة النقدية العليا وتكون المصارف التجارية والبورصة والمؤسسات الاستثمارية والمالية أداة تنفيذ الأنظمة والقوانين فالعلاقة مباشرة بين المشرف والمنفذ للسياسة النقدية.

(١) عادل أحمد حشيش: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية بيروت ١٩٩٣ ص ٥١.

٥ — تهدف الإجراءات والتنظيمات والمؤسسات النقدية لتحقيق التوازن والاستقرار، فإذا لم تنفذ الأنظمة سوف تحصل الاختناقات والانحرافات وتحصل الفوضى النقدية، وإذا التزمت المصارف بالتعليمات يتحقق الاستقرار وينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

إن هذه الخصائص في النظام النقدي تجعله متوازناً ويخدم جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية ويخدم تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية، واستناداً لذلك فإن هدف النظام النقدي هو:

١ — المحافظة على قابلية تحويل النقود الوطنية إلى عملات أجنبية لما في ذلك من آثار جانبية على التجارة الخارجية والاستثمارات وتوازن ميزان المدفوعات^(١)

٢ — تأمين مرونة عرض النقد وتوفير السيولة اللازمة التي تناسب حاجات الاقتصاد الوطني.

٣ — الإدارة الناجحة للنظام النقدي وذلك من خلال سلطة المصرف المركزي على المصارف التجارية وعلى المؤسسات المالية بحيث يراقب كل عمل أو تصرف ليضمن الاستقرار ومنع الانحرافات.

٤ — يسعى كل نظام اقتصادي لتحقيق أهداف المنظمة الاقتصادية أو سياسة الدولة الاقتصادية بما ينعكس ذلك إيجاباً على حياة المواطنين.

إن هذه الأهداف التي يسعى أي نظام نقدي لتحقيقها إنما تعني تحقيق القيمة المعلنة التي ترتبط بها جميع النواحي والقطاعات الاقتصادية، فإذا استقرت القيمة النقدية استقرت جميع القيم الاقتصادية واستقرت الأسعار والدخول واستقر التداول في السوق المالية، ونما وتطور الاستثمار، وإذا حصل التباين والتفاوت بين القيمة المعلنة لوحدة النقد، والقيمة الحقيقية تحصل السوق السوداء أو قد تهبط عن القيمة المعلنة ويحصل التضخم ويحصل التباين بين الأسعار والدخول وينحسر البعض ويربح البعض الآخر، مما يؤثر على كفاءة الاقتصاد الوطني.

(١) عبد المنعم السيد علي، نزار العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق ص ٥٤.

والسؤال المطروح الآن: هل تباينت الأنظمة النقدية منذ فجر التاريخ وحتى الوقت الحاضر أم ما زالت نظاماً واحداً، وأين ومتى ساد النظام الذهبي؟ وهل النظام الورقي هو أفضلها؟ أسئلة كثيرة سوف نجيب عليها في الفقرات التالية.

٢ — ٢ — قاعدة الذهب:

يقصد بقاعدة الذهب «ذلك التنظيم النقدي الذي يحدد المشرع فيه قيمة وحدة النقد بوزن معين وعيار محدد من الذهب، ويتمتع الذهب وحده في ظل هذه القاعدة بميزات النقود الانتهازية، وترتبط النقود الرئيسية بالذهب». يحدد المشرع بموجب هذه القاعدة وزن وعيار وحدة النقد الأساسية، ومن الأمثلة على هذا التطبيق:

- قيمة الجنيه الإسترليني ٧,٣٢ غ من الذهب وعيار ٩٠٠،
- قيمة الليرة العثمانية ٧,١٦ ثم ٧,٢٠ غ من الذهب وعيار ٩٠٠،
- قيمة الدولار الذهبي ١,٦٤ غ من الذهب وعيار ٩٠٠،
- قيمة الدينار العربي السوري عام ١٩١٨ — ١٩٢٠، ٦,٤٥١ غ من الذهب عيار ٩٠٠،

يتمتع الذهب في ظل هذه القاعدة بميزات النقد الأساسي، وقد اتخذت هذه القاعدة أشكالاً متعددة حيث طبقتها بريطانيا بالقانون رقم ١٨١٦ لعام ١٨١٦ ولغاية ١٩١٤ بداية الحرب العالمية الأولى، وطبقها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٨٦٠ وحتى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أي طبقها العالم من عام ١٨٧٠ — ١٩١٤ قرابة نصف قرن من الزمن.

أخذت قاعدة الذهب عدة أشكال في التطبيق هي:

٢ - ١ - نظام المسكوكات الذهبية:

ظهرت المسكوكات الذهبية في بلاد ما بين النهرين لدى الحضارات العربية القديمة عام ٣٥٠٠ ق.م وظهرت في اليونان عام ٤٥٠ ق.م وكانت تمثل الشكل الأساسي للنقود الذهبية، لكن تطبيق قاعدة الذهب بالشكل النقدي والاقتصادي كان منذ عام ١٨٧٠ ولغاية ١٩١٤، لقد حددت التشريعات النقدية الذهبية في أكثر الدول التي طبقت هذه القاعدة الشروط والمتطلبات التالية:

١ - حدد المشرع وزن وعيار وحدة النقد الأساسية الذهبية في التداول واعتبرها النقد الأساسي مثال حددت الدولة العثمانية الليرة العثمانية كما ذكرنا بـ ٧,٢٠ غ من الذهب من عيار ٩١٦٥،

٢ - حدد المشرع الوحدات النقدية المساعدة من الفضة والنحاس أو النيكل وحدد إمكانية الدفع أو القبض بهذه العملات، فعلى سبيل المثال حدد المشرع البريطاني إمكانية الدفع بالليرات الفضية حتى ٤٠ ليرة فضية وكانت كل ليرة ذهبية تساوي ٢٠ شلن فضة أي يدفع المدين بمقدار ليرتين ذهبيتين بالفضة، وما يحق له الدفع بالنحاس أو غيرها، وعند هذا التحديد لا يقبل الدائن دفع قيمة دينه بالفضة لأن الأفراد سيدخرون الذهب ويدفعون بالفضة فتزول وحدة النقد الأساسية، لذلك لا يحق ولا يجوز التعامل بالعملات المساعدة إلا بحدود معينة، لكي تبقى الوحدات النقدية الذهبية الأساسية هي السائدة في التعامل.

٣ - حرية الصهر والسك: يحق لكل مواطن تحويل النقود الذهبية إلى سبائك، وبالمقابل تحويل السبائك إلى نقود ذهبية، وذلك لضمان التوازن بين سعر الذهب التجاري والذهب النقدي، لأنه بدون هذه الحرية فإن ارتفاع قيمة الذهب التجاري سيدفع الأفراد لتحويل الذهب النقدي سراً إلى سبائك وبذلك يختفي التعامل بالذهب: مثال:

إذا كانت الليرة العثمانية تعادل ٧,٢٠ غ من الذهب وارتفعت قيمة الذهب التجاري هذا يعني سيتم تحويل الليرات الذهبية إلى سبائك فيزداد عرض الذهب فيعود سعر التداول إلى ٧,٢٠ غ = ليرة. لكنها تعادل في السوق ١,١٠ ليرة،

هذا يعني أنه سيتم تحويل الليرات الذهبية إلى سبائك فيزداد عرض الذهب فيعود سعر العادل إلى ٧,٢٠ غ = ليرة.

وبالمقابل إذا انخفض سعر الذهب التجاري إلى ٧,٢٠ غ ذهب = ٠,٩٠ ليرة هذا يعني سيقوم الأفراد بتحويل السبائك إلى ليرات فينخفض عرض السبائك فيعود السعر التوازني.

إن هذه الحرية قد وفرت التعادل بين السعر النقدي والسعر التجاري دون تدخل السلطات النقدية لفرض عقوبات على من يتجاوز القوانين في التحويل.

٤ — حرية الاستيراد والتصدير وذلك بهدف ضمان تعادل سعر الذهب في الأسواق الدولية مع سعره في السوق الوطنية بعد احتساب نفقات النقل والتأمين وغيره^(١).

إن حرية الاستيراد والتصدير توفر الاستقرار في أسعار الصرف وتشجيع الاستيراد والتصدير من السلع والخدمات، وما تحقق هو الازدهار في الاقتصاد العالمي منذ عام ١٨٧٠ ولغاية ١٩١٤ حيث تضاعف الإنتاج العالمي وتزايد الاستهلاك والطلب على كافة السلع والخدمات مع استقرار الأسعار على المستوى العالمي.

٥ — آلية عمل قاعدة الذهب: وتعني أن الاستيراد والتصدير من الذهب والسلع والخدمات متاح للجميع دون قيود فإذا ازدادت المستوردات السورية من فرنسا على سبيل المثال، هذا يعني زيادة العجز في الميزان التجاري فإذا كان سعر التعادل كل ليرة سورية تساوي ٢٠ ف ف كما كان سائداً عام ١٩٢٠، فيحدث ما يلي:

سعر التعادل: ١ ليرة سورية = ٢٠ ف ف.

المستوردات: ١٠ مليار ليرة ذهبية.

العجز: ٥٠٠ مليون ليرة ذهبية.

يزداد الطلب على الفرنك الفرنسي فيرتفع سعره من ليرة سورية = ٢٠ ف ف

إلى ليرة سورية = ١٩ ف ف.

(١) كمال شرف — هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٤٣.

لذلك سوف يخرج الذهب من سورية وتكون سورية عند حد خروج الذهب ويحصل في كلا البلدين ما يلي:

سورية	فرنسا
١. تظهر حالة الركود نظراً لخروج السيولة إلى فرنسا	١. يزداد عرض النقود الذهبية فترتفع الأسعار.
٢. ترتفع قيمة العملة السورية.	٢. يحصل التضخم.
٣. تزداد البطالة وتتوقف المصانع عن العمل.	٣. يزداد الطلب على السلع الأجنبية لأنها تصبح أرخص من السلع الوطنية.
٤. تنخفض الأسعار بشكل عام.	

إن هذه الحالة سوف تدفع دول أخرى للاستيراد من سورية نظراً لانخفاض الأسعار وعدم الاستيراد من فرنسا، وتزداد مستوردات فرنسا وهكذا عبر حرية الاستيراد والتصدير يخرج الذهب من فرنسا إلى بلد آخر ويخرج من بلد آخر إلى سورية فيعود التوازن إلى ما كان عليه، وبفضل هذه الآلية وحرية الدخول والخروج ينتقل التوازن من بلد إلى آخر بشكل آلي دون تدخل الدولة، ويعود التوازن أيضاً دون تدخل الدولة مما يساعد على الاستقرار النقدي وزيادة الإنتاج في ظل هذه القاعدة.

لقد انسحمت أفكار المدرسة الكلاسيكية مع قاعدة الذهب حيث نادت بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وقاعدة الذهب لا تتطلب وجود أو تدخل الدولة في شؤون الذهب لذلك تحقق النجاح لأفكار الكلاسيك خلال القرن التاسع عشر.

٢ - ٢ - نظام السبائك الذهبية:

ما كادت الحرب العالمية الأولى تندلع حتى أوقفت جميع دول العالم التعامل بالنقود الذهبية وفرضت النقود الورقية بصفة إلزامية، وكانت بريطانيا أول دولة في العالم أصدرت قانوناً عشية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ أوقفت بموجبه التعامل بالنقود الذهبية، ثم قامت جميع الدول بسحب الذهب من السوق لتمويل العمليات الحربية، ومنعت تصدير الذهب واعتبر الجميع هذا الإجراء استثنائي لظروف الحرب، وبعد انتهاء الحرب سوف يعود العمل بالقاعدة الذهبية (المسكوكات) وعندما وضعت

الحرب أوزارها طالب الأفراد بالعودة لنظام المسكوكات، ولكن الأمر أصبح في الإطار غير الممكن، لأن سنوات الحرب قد دفعت الذهب خارجاً، أي تجمعت أكثر الاحتياطات الذهبية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجمع حوالي ضعفي احتياطي العالم من الذهب، وبقيت الدول الأخرى بدون ذهب، ويعود السبب بذلك لقيام الولايات المتحدة بتمويل المتحاربين بالسلع والأسلحة مقابل الدفع بالذهب، لذلك تجمعت لديها هذه الكميات من المسكوكات الذهبية. وأمام هذه الصعوبات والمخاوف اتجه التفكير إلى الأخذ بنظام ذهبي جديد يقوم على الربط بالذهب أو «الرباط الوهمي للنقود الورقية بالذهب» وكان أكثر الاقتصاديين يحبذون هذا النظام وعلى رأسهم ريكاردو الذي دعا إلى اتباع نظام السبائك الذهبية، أي تضع المصارف المركزية السبائك لديها كغطاء للأوراق النقدية التي تصدرها المصارف المركزية، ويكون المصرف المركزي على استعداد لبيع وشراء الذهب من الأفراد^(١)، أما الاقتصاديين الذين عاصروا الفترة أمثال مارشال فقد دعا إلى استخدام نظام السبائك الذهبية، فما هو نظام السبائك الذهبية؟

نظام السبائك الذهبية: «هو مجموعة من التنظيمات والإجراءات في إطار قاعدة الذهب يقوم على إصدار الأوراق النقدية الورقية مقابل غطاء ذهبي يحتفظ به المصرف المركزي ويسمح للأفراد الراغبين باستبدال هذه الأوراق بالسبائك عند كميات معينة».

واستناداً لذلك حدد المشرع ما يلي:

- ١ — توقفت حرية الصهر والسك لأن المسكوكات غابت عن التداول.
- ٢ — فرضت النقود الورقية في التداول بصفة إلزامية وسمح بتحويلها إلى الذهب.
- ٣ — منعت الدولة حرية دخول وخروج الذهب إلا في حالات نادرة.
- ٤ — حدد المشرع وزن السبيكة التي يحق للمواطن شراءها بالنقود الورقية في الدول كما يلي:

فرنسا = ٤٠٠ أونصة = ١٢,٤ كغ من الذهب = ٢١٥٠٠٠ ف ف

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٥٦.

إنكلترا = ٤٠٩ غ من الذهب = ٣٠٠٠ جنيه إسترليني

الولايات المتحدة = ٤,٦ كغ من الذهب = ٧٥٧٥ دولار

إن تحديد سقف معين لشراء الذهب أو السماح للمواطنين باستبدال النقود الورقية الإلزامية بالذهب قد أعطى نوعاً من الاطمئنان للعودة إلى الذهب، رغم أن هذا الرباط كان وهمياً، لأنه لا يستطيع أي مواطن أن يشتري الذهب نظراً لارتفاع قيمة السبيكة، إضافة إلى ذلك ماذا سيفعل المواطن العادي بالسبيكة هل سيدخرها أم يشتريها بهدف إعادة البيع، لذلك لم تسجل عمليات بيع كثيرة للسبائك لأن الأفراد كانوا مهتمين بالإعمار والظروف المعيشية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

إن هذه القاعدة خفضت من اكتناز الذهب في أوروبا وساعدت المصارف المركزية على تكوين احتياطات نقدية ذهبية، ومراقبة حركات الذهب الدولية.

٢ - ٢ - ٣ نظام الصرف بالذهب:

كانت الرغبة قوية لدى جميع دول العالم بالعودة لنظام الذهب (المسكوكات) بعد الحرب العالمية الأولى، وبشكل خاص أوروبا التي تعايشت مع هذه القاعدة قرابة نصف قرن من الزمن، لكن عدم وجود الذهب الكافي لتأمين السيولة اللازمة قد دفع أوروبا للعمل بنظام السبائك الذهبية كما ذكرنا. أما الدول النامية والتي كانت ترضخ تحت نير الاستعمار فكانت الحاجة ماسة لديها لتكوين نظام نقدي ذهبي مستقل، يستطيع أن يضمن لهذه الدول التوازن والاستقرار رغم أنها كانت مستعمرة، وكانت هذه الدول تعتقد بأن النظام النقدي الذهبي هو أقوى من الأنظمة الأخرى ويضمن قوة الاقتصاد.

إن هذا التوجه الأوروبي الأمريكي والعالمي ولدى جميع الدول وخاصة النامية أثار مخاوف الاقتصاديين والسياسيين حول كيفية تأمين كميات كبيرة من الذهب لتزويد السيولة العالمية، علماً وأن الإنتاج من الذهب كان وما زال محدوداً، والمخزون الذهبي قليل لا يلي هذه التوجهات، لذلك اعتمدت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نظام السبائك الذهبية، وماذا ستفعل بالدول النامية مقابل رغبتها في اعتماد الذهب؟.

إنكلترا = ٤٠٩ غ من الذهب = ٣٠٠٠ جنيه إسترليني

الولايات المتحدة = ٤,٦ كغ من الذهب = ٧٥٧٥ دولار

إن تحديد سقف معين لشراء الذهب أو السماح للمواطنين باستبدال النقود الورقية الإلزامية بالذهب قد أعطى نوعاً من الاطمئنان للعودة إلى الذهب، رغم أن هذا الرباط كان وهمياً، لأنه لا يستطيع أي مواطن أن يشتري الذهب نظراً لارتفاع قيمة السبيكة، إضافة إلى ذلك ماذا سيفعل المواطن العادي بالسبيكة هل سيدخرها أم يشتريها بهدف إعادة البيع، لذلك لم تسجل عمليات بيع كثيرة للسبائك لأن الأفراد كانوا مهتمين بالإعمار والظروف المعيشية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

إن هذه القاعدة خفضت من اكتناز الذهب في أوروبا وساعدت المصارف المركزية على تكوين احتياطات نقدية ذهبية، ومراقبة حركات الذهب الدولية.

٢ - ٢ - ٣ نظام الصرف بالذهب:

كانت الرغبة قوية لدى جميع دول العالم بالعودة لنظام الذهب (المسكوكات) بعد الحرب العالمية الأولى، وبشكل خاص أوروبا التي تعايشت مع هذه القاعدة قرابة نصف قرن من الزمن، لكن عدم وجود الذهب الكافي لتأمين السيولة اللازمة قد دفع أوروبا للعمل بنظام السبائك الذهبية كما ذكرنا. أما الدول النامية والتي كانت ترضخ تحت نير الاستعمار فكانت الحاجة ماسة لديها لتكوين نظام نقدي ذهبي مستقل، يستطيع أن يضمن لهذه الدول التوازن والاستقرار رغم أنها كانت مستعمرة، وكانت هذه الدول تعتقد بأن النظام النقدي الذهبي هو أقوى من الأنظمة الأخرى ويضمن قوة الاقتصاد.

إن هذا التوجه الأوروبي الأمريكي والعالمي ولدى جميع الدول وخاصة النامية أثار مخاوف الاقتصاديين والسياسيين حول كيفية تأمين كميات كبيرة من الذهب لتزويد السيولة العالمية، علماً وأن الإنتاج من الذهب كان وما زال محدوداً، والمخزون الذهبي قليل لا يلي هذه التوجهات، لذلك اعتمدت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نظام السبائك الذهبية، وماذا ستفعل بالدول النامية مقابل رغبتها في اعتماد الذهب؟.

بالطبع تأخر إنجاز أنظمة نقدية مستقلة في الدول المستعمرة حتى انعقاد مؤتمر جنوة بإيطاليا عام ١٩٢٢، حيث اعتمد المؤتمر نظاماً جديداً سمي «نظام الصرف بالذهب» وتمثلت هذه الصيغة من خلال ارتباط العملة المحلية غير القابلة للتحويل إلى ذهب بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب مما يوفر للدولة التابعة (المستعمرة) معاناة تكوين الاحتياطيات الذهبية لتغطية عملتها^(١).

ومن خلال هذه الصيغة ترتبط الدولة الناشئة اقتصادياً وسياسياً بالدول المستعمرة ويضاف إلى هذا الارتباط (الارتباط النقدي) أي مزيداً من الاستغلال. لقد فرض هذا النظام الجديد على الدول النامية شراء عملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب وشراء سندات مسحوبة على خزانة البلد ووضعها كاحتياطيات لإصدار العملة المحلية، ويجب على الدولة الناشئة شراء هذه المبالغ والسندات بالذهب وبذلك وجدت أوربا مصدراً جديداً لعودة الذهب إلى خزائنها من خلال هذه الأنظمة النقدية ومن خلال هذا الاضطهاد الجديد.

فما هي آلية نظام الصرف بالذهب؟

على كل دولة ناشئة تريد تكوين نظام نقدي جديد مستقل أن تقوم بشراء أي عملة قابلة للتحويل إلى ذهب مثل الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي، وغالباً ما كانت الدولة تلزم بشراء عملة البلد المستعمر وشراء سندات خزانة بالذهب وتودع هذه المبالغ في المصرف المركزي للدولة الناشئة على أن يقوم المصرف المركزي بإصدار العملة الوطنية، وله الحق في تحديد نسبة التغطية هل هي ١٠٠% أو ٥٠% أو حسب ما تريد الحكومة الوطنية، أي أطلقت يد الحكومة الوطنية بزيادة الإصدار وذلك بهدف تمويل جيوش البلد المستعمر على أراضي الدولة المستعمرة أو إقامة مشاريع جديدة وخاصة مشاريع البنية التحتية.

(١) عقيل حاسم عبد الله: النقود والمصارف، دار مجدلاوي عمان ١٩٩٩ ص ٦١.

لقد اتبعت سورية هذه القاعدة عندما كانت ترضخ تحت نير الاستعمار الفرنسي، فاشترت الفرنكات الفرنسية، والسندات المسحوبة على الخزينة الفرنسية بالذهب وأودعتها في مصرف الإصدار وكان يومها بنك سورية ولبنان شركة مساهمة مصرفية فرنسية سورية وذلك بهدف إصدار الليرة السورية اللبنانية وتألقت التغطية من: أ — ذهب ويجب أن تكون قيمته تعادل ١٠٪ من قيمة الإصدار على الأقل مقابل الفرنكات التي تأخذها سورية مقابل هذا الذهب وتعادل ٦٢٥٠٠٠ ليرة.

ب — سندات على الحكومة الفرنسية أو بكفالتها بحدود ٢٥٪ وتعادل ٧٠٢٠٠٠٠ ليرة.

ج — سندات تجارية ١٢ — ٢٥٪ وهي ٩٤٢٠٤٨ ليرة.

د — سلف يمنحها مصرف سورية ولبنان للحكومة السورية مقابل فائدة ٤٪ لتمويل مشاريعها.

هـ — ودائع لأجل بالفرنكات الفرنسية مقابل فائدة ٤٪ وكانت تعادل ٦١٢٩٥٢ ليرة سورية.

ج — وديعة إجبارية بالفرنكات الفرنسية تعادل ٤٦٠٠٠٠٠ ليرة سورية^(١).

لقد بلغ مجموع التغطية حوالي ١٣٨٠٠٠٠ ليرة سورية وكانت نسبة التغطية ١٠٠٪ في عام ١٩٢٤ عند توقيع اتفاقية إصدار النقد السوري اللبناني ثم ازدادت فيما بعد لتصل في عام ١٩٣٩ حوالي ٣٥٦٠٠٠٠٠ ليرة.

لقد حقق هذا النظام لفرنسا حصولها على ليرات ذهبية جديدة للوفاء بالتزاماتها في منطقة الإسترليني وأعطى لسورية إمكانية إصدار النقد الورقي بدون تغطية ذهبية كاملة ١٠٠٪ وسمح لها بتجاوز التغطية إلى ٥٠٪ أو ٢٥٪ في بعض الأحيان.

أما مساوئ هذا النظام فكانت أن فرنسا وبريطانيا عند انتهاء فترة الاستعمار رفضت شراء عملتها من هذه الدول، أي بقيت الفرنكات الفرنسية في سورية وبقي

(١) جورج عشيك النظام النقدي في سورية، جامعة دمشق ١٩٦٤ ص ١٨ — ٢٤.

الذهب في الخزائن الفرنسية علماً وأن قيمة الفرنك الفرنسي انخفضت من ٢٠ ف ف لكل ليرة سورية إلى ٢٢ ف ف لكل ليرة في عام ١٩٤٦ أي ازدادت خسارة سورية من خلال هذا النظام إلى أكثر من قيمة الذهب الذي حصلت عليه فرنسا وذلك بخسارة الفرنك جزءاً من قيمته.

إن هذا النظام استمر منذ عام ١٩٢٢ مؤتمر جنوة إلى نهاية الاستعمار على ١٩٤٦ ودول أخرى إلى الخمسينيات من القرن الماضي، وكانت فترة عام ١٩٤٤ مؤتمر بروتون — ودز نهاية حقيقية لجميع الأنظمة الذهبية وتطبيقها.

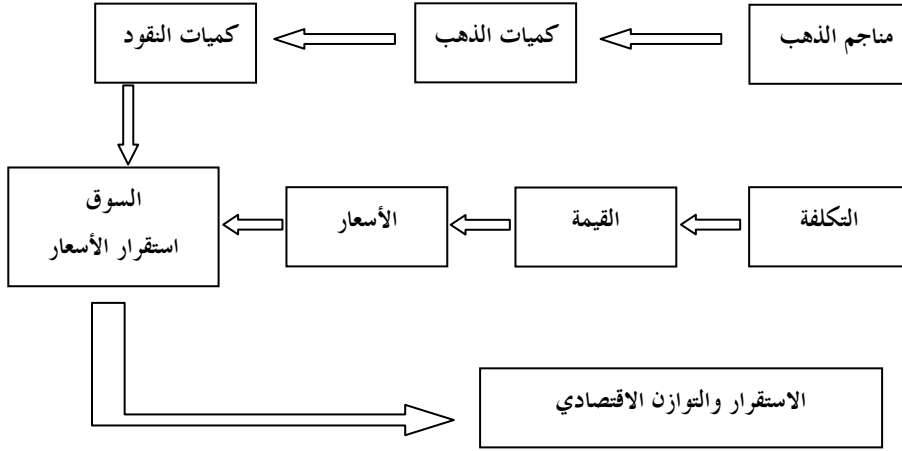
٢ — ٣ — مزايا قاعدة الذهب:

تحمل النقود الذهبية قيمة لذاها، أي كل ليرة ذهبية تحتوي على حجم من الغرامات الذهبية تحدد قيمتها، ويجعل الأفراد يقبلون أو يفضلون التعامل بها، فقد توقف التعامل بالذهب منذ عام ١٩٤٤، ومع ذلك نجد أو نسمع بأن الأفراد يريدون عملة ذهبية أو مرتبطة بالذهب، لكي يطمئنوا على مدخراتهم من جهة وعلى ثروتهم من جهة أخرى، فالذهب كان وما زال صديق البشرية نظراً لأنه رافقها منذ انطلاقتها (منذ فجر التاريخ) وما زال لأن المضاربين في الأسواق المالية يقومون بشراء السبائك الذهبية للمضاربة في الظروف العادية، وفي فترات التضخم يقتنونها نظراً لأنها تحفظ القيمة من ارتفاعات الأسعار.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هي مزايا الأنظمة الذهبية؟ ولماذا تمسكت البشرية فترة طويلة من الزمن بهذه النقود؟ ولماذا لم تجد أفضل منها؟ تمتلك قاعدة الذهب مجموعة من المزايا أهمها:

١ — ثبات القوة الشرائية للنقود:

لكي تقوم النقود بوظيفة مقياس للقيمة ومعيار للسعر يجب أن تتصف بالثبات النسبي الأمر الذي يؤدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبما أن كمية النقود في ظل قاعدة الذهب مرتبطة بالإنتاج من هذا المعدن والمناجم وخاصة مناجم جنوب أفريقيا، وبما أن الإنتاج يتصف بالثبات لذلك استقرت قيمت النقود الذهبية فترة طويلة من الزمن، وانعكس ذلك إيجاباً على المستوى العام للأسعار.



٢ - ثبات أسعار الصرف:

إن نظام الذهب لم يأخذ الصفة المحلية، بل العالمية طالما أن المعدن المصنوعة منه العملة هو الذهب نفسه، إضافة إلى ذلك فإن كمية الذهب الموجودة في كل عملة هي التي تحدد قيمة هذه العملة محلياً ودولياً، واستناداً لذلك يتحدد سعر الصرف بين العملات الذهبية استناداً لما تحويه كل عملة من الغرامات الذهبية.

الجننيه الإسترليني = ٧,٣٢ غ من الذهب.

الديرة العثمانية = ٧,٢٠ غ من الذهب.

الدولار الذهبي = ١,٦٤ غ من الذهب.

سعر الصرف استرليني/ العثماني = $٧,٣٢ / ٧,٢٠ = ١,٠١$ عثمانية.

سعر صرف العثمانية/الدولار = $١,٦٤ / ٧,٢٠ = ٤,٣٩$ دولار.

لقد استقرت أسعار الصرف فترة طويلة من الزمن طالما بقيت العملة بنفس الوزن، إضافة إلى ذلك بقيت أسعار الصرف مستقرة طويلاً لأن إنتاج الذهب يتصف بالاستقرار، فلو أن الإنتاج قد ازداد سوف تهبط الأسعار وأسعار الصرف، لكن استقرار الإنتاج قد انعكس إيجاباً على أسعار الصرف أيضاً.

٣ — الإدارة التلقائية للنقود:

اتصفت النقود الذهبية بالإدارة التلقائية نظراً لأن الإنتاج من الذهب قد تمتع بالاستقرار النسبي، وبالتالي كانت النقود تزداد بشكل بطيء وهذا الأمر لا يستدعي تدخل السلطات النقدية، لكنه عندما كانت النقود تزداد في الاقتصاد الوطني كانت الأسعار ترتفع بصورة تلقائية دون تدخل الدولة، وبالمقابل إذا انخفضت كمية النقود تنخفض الأسعار ويحصل الركود، وفي الحالتين لا داعي لتدخل الدولة في ظل قاعدة الذهب لرفع الأسعار أو تخفيضها، لأن النقود ترتفع لذاها وتنخفض لذاها فإذا زادت كميات الذهب انخفضت قيمة النقود وارتفعت الأسعار، وبالمقابل إذا نقصت كميات الإنتاج من الذهب تزداد قيمة النقود وتنخفض الأسعار.

ويعتقد أنصار قاعدة الذهب أن إدارة الإصدار على هذا الأساس تعفي السلطات النقدية من عبء التدخل المستمر في إدارة الإصدار وتجعل دورها قاصراً على الانقياد لحركات الذهب، إضافة إلى ذلك قد تتدخل السلطات لأمر ما وتقع في الخطأ فتؤثر على حالة الاقتصاد وعلى الأسعار والإنتاج والدخول، لذلك سوف يعفيها من هذا التدخل والأخطاء التي قد تقع فيها.

٤ — توفير الثقة بالنقد:

يعتبر الذهب من أقدم أصدقاء البشرية، رافقها في جميع تصرفاتها الإنتاجية والاستهلاكية، وفي حالات الركود والتضخم، لذلك يصعب التخلي عن هذا المعدن بهذه البساطة أو السهولة، كما ونسج الأدباء والشعراء القصص والروايات حول هذا المعدن والكنوز، كما وورد ذكره في الكتب المقدسة التوراة والإنجيل والقرآن الكريم، لذلك ظهرت له هذه الصفة السحرية التي وصلت إلى مرحلة التقديس، أي يقف الأفراد بكل إجلال واحترام أمام هذا المعدن، خاصة البخلاء الذين يكتنزونونه.

إن هذه الأحداث تعني مزيداً من الثقة بهذا المعدن وقدرته على حل كافة المشاكل والصعوبات التي تواجه الأفراد، فهم يقبلون به كعملة في أي لحظة تعود الدولة لاستخدام الذهب في النقود أو تستخدمه غطاءً ذهبياً. إنه يتمتع بقبول عام في التعامل الداخلي والخارجي.

٢ — ٤ — انهيار نظام الذهب:

إن نظام الذهب يقوم على حرية الإصدار وحرية الصهر والسك وحرية الاستيراد والتصدير من الذهب، ويقوم على عدم تدخل الدولة في إدارة النقود الأمر الذي أدى لاستقرار الأسعار والتوازن التلقائي، كما وأن أفكار المدرسة الكلاسيكية تقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة وعلى المبادرة الفردية وعلى القطاع الخاص في صنع التوازن وتحقيق التشغيل الكامل.

لقد انسحمت أفكار الكلاسيك مع قاعدة الذهب في آلية تحقيق التوازن دون تدخل الدولة، واستقرار الأسعار أو تذبذبها دون تدخل الدولة، فلم نجد من الانتقادات ما يمنع استمرار قاعدة الذهب منذ عام ١٨٧٠ ولغاية ١٩١٤ أو حتى الحرب العالمية الثانية، ولم يطالب أحد من المفكرين باعتماد أدوات نقدية جديدة أو التدخل بشؤون النقد آنذاك رغم ظهور الأزمات عند زيادة أو تخفيض قيمة النقود ذاتياً.

لقد كشفت الحرب العالمية الأولى وما تلاها من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية في فترة ما بين الحربين عن ضعف النظام الذهبي وعدم قدرته على مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في زيادة الإنتاج والحاجة لزيادة الاستهلاك لكي تستمر الزيادة والنمو في الاقتصاد، لذلك أصبحت الظروف الاقتصادية غير مواتية لاستمرار هذا النظام، فما هي أسباب انهياره؟

تجمعت مجموعة من الأسباب أدت لانهيار نظام الذهب أهمها:

١ — زوال عصر الحرية في التجارة الدولية:

قامت أفكار الكلاسيك على مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واستناداً لذلك سمحت جميع الدول بحرية التجارة دون قيود أو رسوم جمركية، وبما أن الذهب يحتاج لحرية الاستيراد والتصدير لذلك انسحمت القاعدة الذهبية مع الحرية التجارية أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد بدأت الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا بالحد من الحرية الاقتصادية وحرية التجارة، وفضلت التعامل مع دول المستعمرات دون غيرها، وفرضت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية

على المستوردات^(١)، وبدأت القومية السياسية والاقتصادية تنمو الأمر الذي أضعف عمل قاعدة الذهب، فالإجراءات التي فرضتها الدول وإجراءات نظام السبائك حدا من تطور هذه القاعدة واستمرارها الأمر الذي أدى في النهاية لإيقاف التعامل بالنظام الذهبي.

٢ — عدم الاستقرار السياسي:

إن سياسة الأحلاف التي قامت قبل الحرب العالمية الأولى لم تنته بعد الحرب، بل على العكس بدأت فوضى سياسية جديدة، وتكون حلف جديد بزعامة ألمانيا هتلر (النازية) وعضوية إيطاليا الفاشية واليابان وتركيا والنمسا وغيرها، وبالمقابل استمرت بريطانيا في تحالفها مع فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للوقوف في وجه النازية الصاعدة مما أدى لظهور آثار سلبية على التعامل النقدي ونشوء سياسة الكتل النقدية بدلاً من التعاون وتسهيل عملية الدفع فيما بين الدول مما أثر على آلية قاعدة الذهب وعلى آثارها الإيجابية فأصبحت الأجواء السياسية غير مناسبة لقاعدة تعمل في جو من الحرية والسماح بالاستيراد والتصدير دون قيود.

إن تدخل الحكومات بعد الحرب العالمية الأولى لمواجهة السياسات الصاعدة فيما بينها قد أضعف الشعور بقاعدة الذهب وحريتها أو أدواهما التلقائية في تحقيق التوازن والاستقرار.

٣ — سوء توزيع الذهب العالمي:

إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل المتحاربين في أوروبا في العتاد والسلاح والسلع والخدمات مقابل الدفع بالذهب قد أدى لنزوح الذهب من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تجمع في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ضعفي احتياطي العالم من الذهب، وفي بقية العالم بقي المثل وبالتالي يصعب العودة لنظام الذهب بهذه الكميات البسيطة لذلك أقامت نظام السبائك الضعيف والذي لم يستطع الصمود كثيراً نظراً لأن تسوية المدفوعات يجب أن تتم بالذهب وليس بالنقود الورقية الأمر الذي ساعد على انهيار قاعدة الذهب والتوجه لنظام جديد.

(١) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٤.

٤ — التراجع عن أفكار المدرسة الكلاسيكية:

إن ظهور أفكار اللورد كينز بعد الكساد الكبير عام ١٩٢٩ كان ثورة في عالم الاقتصاد، حيث أصبحت كل دولة بحاجة إلى استثمارات جديدة للحد من آثار الكساد وتنشيط الاقتصاد واتباع أساليب جديدة في الإدارة الاقتصادية، حيث وجدت الدول في نظرية كينز الحقيقة التي يبحثون عنها، لذلك تدخلت الدولة في الاقتصاد وتوقف عصر الحرية الاقتصادية، وبما أن قاعدة الذهب تقوم على عدم تدخل الدولة هذا يعني نهاية هذا النظام وبداية تشكل نظام نقدي آخر يقوم على قاعدة الورق وعلى دور متميز للدولة في التدخل بشكل مستمر وإصدار الكميات اللازمة بهدف تحقيق التشغيل الكامل.

٥ — تطور وعي الأفراد:

إن هذه الاضطرابات منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ولغاية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ والكساد الكبير عام ١٩٢٩ قد أدت لتطور وعي الأفراد وقبولهم بأي عملة تقوم بدور وسيلة للتبادل وأداة للدفع، أي تقوم بكل وظائف النقود، وتحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار.

إن هذه النظرة قد ساعدت الحكومات على اعتماد النقود الورقية دون معارضة أو مقاومة الأمر الذي جعل منها المعادل العام ولاقت القبول العام بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت القاعدة النقدية المعتمدة حتى وقتنا الحاضر.

إن هذه الأسباب مع غيرها قد ساعدت على انهيار النظام الذهبي العالمي ومن ثم ظهور اتفاقية صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أي عام ١٩٤٤ اتفاق بروتون — ودز واعتماد الدولار كمقياس نقدي عالمي يستند إلى الذهب، واعتمدت جميع الدول قاعدة النقود الورقية التي تحتاج لتدخل الدولة وسيطرتها على الاقتصاد.

٢ — ٥ — قاعدة المعدنين:

ظهرت قاعدة المعدنين في بعض الفترات وكانت تقوم على معدني الذهب والفضة معاً، وقد سماها البعض نظام المعدنين الأعرج نظراً لارتفاع قيمة الذهب وانخفاض قيمة الفضة بالمقابل.

فقد حدد المشرع في هذا النظام كل ليرة ذهبية تساوي ١٢ ليرة فضية، وقد ساد هذا النظام خلال القرنين السابع والثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر وحدد المشرع الإجراءات التالية:

- ١ — حدد وزن وعيار وحدة النقد الذهبية والفضية وتم تثبيت العلاقة بينهما كل غرام ذهب = ١٢ غرام من الفضة.
- ٢ — حرية الصهر والسك لكلا المعدنين بهدف تحقيق التوازن بينهما.
- ٣ — حرية استيراد أو تصدير الذهب.
- ٤ — يتمتع كلا المعدنين بقوة إبراء غير محدودة وللأفراد الحرية في الدفع بالذهب أو الفضة وقد أخذت بهذه القاعدة، كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا وبلجيكا واليونان، واتبعتها الدول العربية التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية خلال الفترة من عام ١٥١٦ — ١٩١٤، بما أن الذهب قد تمتع بالاستقرار النسبي، فقد استقر سعر معدن الذهب، لكن الاكتشافات الكبيرة من الفضة قد أدت لانخفاض سعر الفضة فازدادت المعادلة من ١ — ١٢ إلى ١ — ١٥ ثم إلى ١ — ١٧، وبما أن المشرع قد أعطى كلا المعدنين قوة إبراء غير محدودة فقد دفع الأفراد بالفضة وادخروا معدن الذهب، فاختفى الذهب نهائياً من التداول وسيطرت الفضة وظهر مفعول قانون غريشام والذي يقول: «العملة الرديئة تطرد الجيدة من التداول» أي إذا سمح المشرع للأفراد بحرية الدفع فإنهم سيدفعون بالنقود الرديئة ويدخرون النقود الجيدة فتسيطر العملة الرديئة.
- لقد اختفت العملة الجيدة من بريطانيا عام ١٦٨٠ الأمر الذي دفع الحكومة لإيقاف العمل بهذه القاعدة نظراً للاختلال فيما بين المعدنين.
- استمر العمل بهذه القاعدة في بعض الدول حتى عام ١٨٧٠ حيث ازدادت الاكتشافات من الفضة فاهتارت القاعدة نهائياً وحلت مكانها قاعدة الذهب.
- ونظراً لانهيار هذه القاعدة وغيرها من القواعد السلعية لذلك لا داعي للتوسع في شرحها وبيان أسباب الانهيار والآثار الناجمة عنها.

الفصل الرابع

قيمة النقود وتقلبها

تمهيد:

كانت النقود حدثاً هاماً في تاريخ البشرية حيث تخلصت من مشاكل وعيوب نظام المقايضة، وساعدت الأفراد والمنتجين على المبادلة والتسويق دون صعوبات. لكنه سرعان ما حصلت بعض الآثار غير الإيجابية في التعامل النقدي، مثل غش الدراهم، وتخفيض الأوزان، والتلاعب بالعملة وغيرها، إلا أن هذه التلاعبات في ظل النظام الذهبي كانت غير قابلة للإخفاء، وتظهر بسرعة. أما في ظل قاعدة الائتمان أو القاعدة الورقية فأصبح من غير الممكن القيام بغش النقود لأنها أصبحت مصنوعة من الورق، وقد اعتبر المتعاملين هذه القاعدة أفضل من الذهب لأنها لا تسمح للحكام بعمليات الغش، ولكن سرعان ما ظهر الفائض النقدي (زيادة الإصدار) الأمر الذي أثر على قيمة النقود، وتأثر المستوى العام للأسعار.

فالسؤال المطروح الآن هو: ما معنى قيمة النقود، وكيف تتقلب صعوداً أو هبوطاً؟ وما معنى القوى الشرائية للنقود؟ وما هي الآثار الناجمة عن تقلبات الأسعار؟

٤ - ١ - قيمة النقود والقوة الشرائية:

عند دراسة وظائف النقود لاحظنا بأن النقود تقوم بدور مقياس للقيمة ومعيار للسعر، أي تقيس جميع القيم المادية في الاقتصاد، فإذا أردت التعرف على قيمة السيارة فإنك تدرس ما تتضمنه هذه السيارة من الحديد والنحاس والأسلاك والبلاستيك... وعند دراسة قيمة الحديد نعود إلى قيمته وكيف تحددت هذه القيمة...؟

بعد التعرف على قيمة كل مادة دخلت في إنتاج السيارة نستطيع القول: بأن قيمة السيارة تعادل ٨٥٠ ألف ليرة سورية.

إن قيمة السلع لا تبقى ثابتة، بل تتبدل وتتغير استناداً لتغير التكلفة أو تغير قيمة النقود، ومن ثم فإن قيمة النقود تعني: «قدرة النقود على أن تتبادل في السوق مقابل كمية محددة من السلع والخدمات، أي قوتها الشرائية»^(١).

كما ويرى الدكتور زهير شامية بأن قيمة النقود: «القوة الشرائية لوحدة النقود، أي مدى الهيمنة والسلطان لوحدة النقد في المبادلات، على كمية السلع والخدمات المختلفة»^(٢).

نلاحظ من خلال التعريفين السابقين: بأن قيمة النقود يعبر عنها بالقوة الشرائية، فإذا ارتفعت الأسعار لسبب ما وبقيت النقود على حالها انخفضت قيمة النقود فكيف نأخذ هذه الناحية بعين الاعتبار؟

استناداً لذلك يمكن تحديد قيمة النقود عند ارتفاع الأسعار، هل تبقى ثابتة أم تتغير، وهل تتحدد بمعزل عن الأسعار والتضخم؟ بالطبع تتحدد قيمة النقود من خلال الأسعار وانطلاقاً من ذلك نعرف نحن قيمة النقود كما يلي:

«هي القوة الشرائية للوحدات النقدية وقدرتها على المبادلة في السوق بكميات محددة من السلع والخدمات بغض النظر عن تذبذبات الأسعار».

إن ربط القوة الشرائية للنقود بقدرتها على المبادلة في السوق يعني أن ارتفاع الأسعار قد يؤثر على هذه القدرة، فقد ترتفع قيمة النقود وتبقى الأسعار على حالها، وقد تنخفض قيمة النقود وتبقى الأسعار على حالها، واستناداً لذلك يظهر لدينا خاصيتين لقيمة النقود:

أ — القدرة الشرائية: وتعني ما تشتريه وحدة النقد من سلع وخدمات خلال العام دون تبدل، فإذا انخفضت قيمة النقود ينخفض عدد الوحدات التي تشتريها هذه

(١) زينب عوض الله، محمد أسامة الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣ ص ٢٠٩.

(٢) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٨٣.

الوحدة، فإذا كانت الليرة السورية تشتري متراً من القماش وبعد سنة ارتفع السعر فأصبحت تشتري نصف متر بدلاً من المتر، هذا يعني (تبدل القوة الشرائية لوحدة النقد).

ب — تحركات الأسعار: قد ترتفع الأسعار نتيجة انخفاض قيمة النقود، وقد ترتفع الأسعار نتيجة ارتفاع تكلفة المنتجات وخاصة المستوردة، فإن ذلك سيؤدي لانخفاض قدرة النقد على الشراء أي ارتفاع السعر بفضل عوامل غير نقدية أدى لانخفاض القوة الشرائية رغم الثبات النسبي لقيمة النقود داخلياً.

إن هذه الخصائص قد لا تنفصل عن بعضها وتترابط بشكل متين بحيث لا نستطيع معرفة أسباب تراجع القوة الشرائية، هل يعود ذلك لتدني قيمة النقود أم لتغير التكلفة ومن ثم السعر؟ أم لعوامل أخرى غير معروفة؟

بالطبع يرتبط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال الاستيراد والتصدير، وبالتالي إذا كانت قيمة النقود الوطنية مستقرة للقيمة للنقود الأجنبية، فإن ارتفاع سعر سلعة أجنبية كالقماش مثلاً سوف يؤثر على قيمة العملة الأجنبية وعلى قيمة العملة الوطنية لأن المستورد سوف يستخدم هذه السلعة في إنتاج الألبسة التي قد ترتفع قيمتها رغم عدم تغير قيمة العملة الوطنية، فالعلاقة بين السعر وقيمة العملة الوطنية تكاد تكون قوية لدرجة يصعب معها فصلهما عن بعضهما البعض. فكيف يمكن قياس العلاقة بين الأسعار وقيمة النقود؟

وهل تؤثر الأسعار على قيمة النقود سلباً أم إيجاباً؟

٤ — ٢ — قيمة النقود ومستوى الأسعار:

تحمل كل سلعة قيمتان، قيمة استعمالية، وقيمة تبادلية أو كما يقال: (قيمة ذاتية وقيمة موضوعية)، تعبر القيمة الاستعمالية عن قدرة السلعة على إشباع الحاجات، فنحن نشترى الخبز لكي نأكله، ونشتري الثياب لكي نلبسها وهكذا.. أما القيمة التبادلية للسلعة فتظهر عند مبادلة سلعة مقابل سلعة أو عند بيع السلع في السوق، فالمنتج الذي يقدم السلع للسوق إنما يريد الحصول على قيمتها التبادلية.

- يتحدد السعر في السوق استناداً لعاملي العرض والطلب وبالتالي يتضمن السعر كمتغير اقتصادي الخصائص التالية:
- أ — السعر هو انعكاس للقيمة التي تتضمن التكلفة والربح.
- ب — يتحدد السعر في أي اقتصاد استناداً للكميات المعروضة (الإنتاج) والكميات المطلوبة (الاستهلاك)، أي قد يرتفع أو ينخفض عن القيمة.
- ج — تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً هاماً في تحديد السعر فالدخول وحجم الإنفاق والتشغيل يؤثرون في السعر.
- د — يؤدي السعر لتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فإذا ارتفع السعر ينخفض الاستهلاك وينخفض معه الإنتاج وبالمقابل، إذا انخفض السعر يزداد الاستهلاك ويزداد معه الإنتاج.
- يتضح لنا من خلال مفهوم السعر وخصائصه بأن الاقتصاد الوطني ينعكس في السعر، فالسعر يحدد العرض والطلب ويؤثر على الدخل ويتأثر بالدخول، ومن ثم تؤثر الأسعار على قيمة النقود، لأنه عند ارتفاع الأسعار سوف تنخفض قيمة النقود وبالمقابل عند انخفاض السعر ترتفع قيمة النقود^(١).
- إن جوهر العلاقة بين السعر والنقد يتركز في القيمة التي هي من وجهة نظر الاقتصاد السياسي مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، فالتكلفة مثلاً قد لا تشكل ٥٠% من قيمة السعر وقد تزيد عن السعر لذلك تظهر السياسة بمفهومها الكبير كمحدد لهذا السعر، فقد ترغب الدولة بمساعدة المنتجين فتزيد لهم الأرباح فتزداد الأسعار، وقد ترغب الدولة بمساعدة المستهلكين فتخفض الأرباح فتتخفض الأسعار.
- إذاً تكون العلاقة عكسية بين الأسعار وقيمة النقود، أي إذا ارتفع المستوى العام للأسعار انخفضت قيمة النقود، وبالمقابل إذا انخفض المستوى العام للأسعار ارتفعت قيمة النقود، ولكن يجب ألا يفهم من هذه العلاقة أن كل متغير يعمل بمفرده ومستقل عن الآخر، بل هما تعبيران مختلفان لحقيقة واحدة هي (مبادلة السلع بالنقود) والحقيقة الواحدة لا تكون سبباً وأثراً في آن واحد.

(١) كارل هانيس تينرت: معجم الاقتصاد، مطبعة برلين للاقتصاد، برلين ١٩٨٦ ص ٤١٩ (باللغة الألمانية).

إن الاقتصاد النقدي الحديث وتطور أسواق المال والمبادلات يوضحان حقيقة العلاقة بين قيمة النقود والأسعار حتى أصبحت هذه الحقيقة بمثابة بديهية لكل مواطن في الظروف الراهنة.

٤ — ٣ — قياس تغيرات قيمة النقود:

تتبدل قيمة النقود من فترة لأخرى وتختلف من فترة الركود إلى فترة التضخم. وحتى نستطيع قياس تغيرات هذه القيمة لا بد من استخدام الأرقام القياسية، ولما كانت القوة الشرائية للنقود عبارة عن مقلوب مستوى الأسعار، فإنه من خلال دراسة تطور الأسعار يمكن أن نحدد قيمة النقود وتطورها خلال فترة زمنية معينة.

ويقصد بالأرقام القياسية «سلسلة من الأرقام تعبر عن التغيرات التي تلحق بظاهرة معينة خلال فترات متلاحقة مقارنة بما كانت عليه في بداية فترة الدراسة».

أما السلسلة الزمنية «هي متتالية من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن»^(١).

فقد ندرس الصادرات في الاقتصاد وقد ندرس درجات الحرارة، وقد ندرس تطور الأسعار لمجموعة من السلع لعدة سنوات.

كما ويقصد بالأرقام القياسية للأسعار «سلسلة من الأرقام تبين التغيرات النسبية التي طرأت على المستوى العام خلال فترة أو فترات مختلفة بالقياس إلى ما كان عليه ذلك المستوى في فترة سابقة تتخذ أساساً للقياس أو قاعدة للمقارنة ويطلق عليها فترة الأساس (سنة الأساس)»^(٢).

واستناداً لما تقدم من تعاريف ومفاهيم يمكن اختصارها في تعريف سهل ومبسط يقول:

الرقم القياسي هو مقياس إحصائي يبين التغيرات التي تطرأ على ظاهرة ما، أو على مجموعة من الظواهر المترابطة خلال فترة زمنية»^(٣).

(١) محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد عوض: مقدمة في الإحصاء، دار المسيرة عمان ٢٠٠٥ ص ٤١٠.

(٢) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٨٧.

(٣) عدنان حميدان — فريد الجامعوني — عمار ناصر آغا — منذر عواد: مبادئ الإحصاء، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٤، ص ٣٦٣.

ولكي نقوم بتركيب وحساب الأرقام القياسية للأسعار يجب علينا اتباع الأسس والقواعد التالية:

١ — لا يمكن للجهات الإحصائية أو للمكتب المركزي للإحصاء دراسة تطور جميع السلع والخدمات لأنها تتجاوز عشرة آلاف سلعة وهذا الأمر يستدعي حصر هذه السلع ووضعها في سلاسل يصعب ضبطها وتدقيقها لذلك يمكن اختيار مجموعة من السلع بحيث تمثل بقية السلع وعادة ما يطلق عليها (سلة السلع) تمثل جميع القطاعات أصدق تمثيل وأحياناً يطلق عليها (سلة أسعار المستهلك) عند دراسة التضخم أو الركود.

إذاً يجب علينا اختيار عينة من السلع تمثل جميع السلع الموجودة في الاقتصاد بحيث يعكس الارتفاع أو الانخفاض في هذه السلع الارتفاع أو الانخفاض في أسعار السلع الأخرى.

٢ — تحديد سنة الأساس بدقة بحيث تكون سنة عادية ليس فيها من الحوادث الطارئة أو المواسم الرديئة، أو الأحداث السياسية والاجتماعية المتقلبة وغيرها.

٣ — يجب أن ننسب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة مع سنة الأساس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100$$

فإذا كان سعر السيارة في سنة الأساس ١٢٥٠٠٠٠ ليرة وارتفعت بعد سنتين أو ثلاثة إلى ١٥٠٠٠٠٠ ليرة فيكون الرقم القياسي للسيارة:

$$\text{الرقم القياسي للسيارة} = \frac{1500000}{1250000} \times 100 = 120\%$$

هذا يعني أن سعر السيارة قد ارتفع ٢٠% عن سنة الأساس.

٤ — نحول الأسعار الحقيقية لجميع السلع إلى أسعار مئوية خلال سنة الأساس وخلال سنة المقارنة ثم نجمع السعر المئوي لجميع السلع ونقسمه على عدد السلع فنحصل على متوسط الأسعار كما في الجدول التالي:

السلع	سنة الأساس ٢٠٠٥		سنة المقارنة ٢٠١٠	
	السعر الحقيقي	السعر المتوي	السعر الحقيقي	السعر المتوي
١	٢٥	١٠٠	٣٥	١٤٠
٢	٥٠	١٠٠	٧٥	١٥٠
٣	١٥٠	١٠٠	٣٠٠	٢٠٠
٤	٧٥٠	١٠٠	٩٥٠	١٣٠
٥	٣٥٠	١٠٠	٤٠٠	١١٤
٦	٢٠٠	١٠٠	٢٥٠	١٢٥
٧	٢٥٠	١٠٠	٣٠٠	١٢٠
٨	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠
المجموع		٨٠٠		١١٧٩

$$\text{الرقم القياسي لعام ٢٠٠٥} = \frac{٨٠٠}{٨} = ١٠٠$$

$$\text{الرقم القياسي لعام ٢٠١٠} = \frac{١١٧٩}{٨} = ١٤٧$$

أي أن الأسعار ارتفعت بنسبة ٤٧% عن عام ٢٠٠٥ وهي مؤشر عن حالة التضخم التي يمر بها هذا الاقتصاد وهو من المعدلات المرتفعة لأنه بالمقابل سوف تنخفض قيمة النقود بمقدار ٤٧% أي أن وحدة النقد أصبحت غير قادرة على شراء نفس السلعة في السابق.

إن هذه الطريقة لا تميز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية لذلك اقترح الإحصائيون إضافة ما يسمى بالوزن النوعي لكل سلعة لأن سلعة الخبز أو البطاطا ذات أهمية أكبر بالنسبة للفقير من الغني لأنه لم يستطع إشباع كافة احتياجاته من خلال الدخل الذي يحصل عليه. فإذا أعطيت كل سلعة وزناً معيناً يتناسب مع حاجة الأفراد لها تصبح هذه الطريقة (طريقة الأرقام القياسية المرجحة) فيصبح الجدول السابق كما يلي:

السلع	سنة الأساس ٢٠٠٥		سنة المقارنة ٢٠١٠	
	السعر الحقيقي	السعر المتوي × الوزن	السعر الحقيقي	السعر المتوي × الوزن
١	٢٥	٨٠٠ = ٨ × ١٠٠	٣٥	١١٢٠ = ٨ × ١٤٠
٢	٥٠	٥٠٠ = ٥ × ١٠٠	٧٥	٧٥٠ = ٥ × ١٥٠
٣	١٥٠	٣٠٠ = ٣ × ١٠٠	٣٠٠	٦٠٠ = ٣ × ٢٠٠
٤	٧٥٠	٢٠٠ = ٢ × ١٠٠	٩٥٠	٢٦٠ = ٢ × ١٣٠
٥	٣٥٠	٣٠٠ = ٣ × ١٠٠	٤٠٠	٣٤٢ = ٣ × ١١٤
٦	٢٠٠	٥٠٠ = ٥ × ١٠٠	٢٥٠	٦٢٥ = ٥ × ١٢٥
٧	٢٥٠	٢٠٠ = ٢ × ١٠٠	٣٠٠	٢٤٠ = ٢ × ١٢٠
٨	١٠٠	٦٠٠ = ٦ × ١٠٠	٢٠٠	١٢٠٠ = ٦ × ٢٠٠
المجموع		٣٤٠٠		٥١٣٧

إذا حسبنا مجموع الأوزان يكون:

$$٣٤ = ٦ + ٢ + ٥ + ٣ + ٢ + ٣ + ٥ + ٨$$

$$١٠٠ = \frac{٣٤٠٠}{٣٤} = \text{متوسط الأسعار المتوية المرجحة لسنة الأساس}$$

$$\%١٥١,٠٨ = \frac{٥١٣٧}{٣٤} = \text{متوسط الأسعار المتوية المرجحة لعام ٢٠١٠}$$

أي أن الأسعار ارتفعت عن عام ٢٠٠٥ بحدود ٥١,٠٨% بينما يلاحظ في الطريقة السابقة ارتفعت بنسبة ٤٧% وقد نتج هذا الفارق عن ترجيح السلع بالأوزان التي أعطيت لها.

إن قيمة النقود قد انخفضت بنسبة ٥١,٠٨% بينما في الطريقة السابقة انخفضت بنسبة ٤٧% هذا يعني أن قيمة النقود قد انخفضت أكثر حسب هذه الطريقة نظراً لترجيح السلع وطالما أن القوة الشرائية للنقود ارتبطت بالأسعار هذا يعني انخفاض أكثر في قيمة النقود.

يتضح مما سبق بأن الأرقام الإحصائية هي أداة إحصائية لقياس حركة الأسعار صعوداً أو هبوطاً أي توضح التغير النسبي في مستوى الأسعار، وبما أن مستوى الأسعار في هذا المثال هو متوسط مجموعة أسعار عدة سلع لذلك يمكن أن نتصور وجود عدة

متوسطات لأسعار السلع (مثل متوسط أسعار السلع الغذائية — سلع البناء — السلع الصناعية..) كما ويمكن أن نجد في الحياة العملية متوسط أسعار التجزئة — متوسط أسعار الجملة — متوسط إيجار المساكن — متوسط أسعار المواد التكنولوجية... وهكذا.

إضافة إلى ذلك فإن المستوى العام للأسعار حسب المثال السابق هو مجرد رقم تقريبي، أي ليس دقيقاً بشكل كامل ولا يعبر عن التضخم الحقيقي، بل هو مجرد حساب تقريبي لمستوى التضخم وارتفاع الأسعار، ولا يمكن اعتبار هذا المتوسط قريب من الدقة إلا إذا أخذنا جميع السلع والخدمات بشكل كامل وهذه عملية مستحيلة أن تمثل جميع السلع والخدمات في أي حساب للأسعار نظراً لزيادة عددها لذلك يكتفى أحياناً بعدة سلع تمثل القطاع بشكل دقيق وتعبر عن الحالة بشكل كامل.

٤ — ٤ — استقرار قيمة النقود:

بعد أن تعرفنا على قيمة النقود وعلى مستوى الأسعار والعلاقة بينهما يجب أن نحدد ما هي العوامل التي تؤثر على قيمة النقود؟ وهل قيمة النقود مفهوم أو متغير مستقل يؤثر على المتغيرات الأخرى ولا يتأثر بها؟ أم أنها متغير اقتصادي يؤثر ويتأثر بالعوامل الاقتصادية الأخرى؟ ثم يمكن التساؤل ما معنى الاستقرار في قيمة النقود؟ تتأثر قيمة النقود بالعوامل التالية:

١ — كمية النقود التي تصدرها السلطات النقدية يجب أن تتكامل وتنسجم مع كمية السلع والخدمات المنتجة، أي يجب على الدولة أن تحدد نسبة مثلى يمكن الاعتماد عليها لتحديد حجم الإصدار، هل تصدر النقود إلى السلع بحدود ٢٠% أم ٥٠% وأيهما أفضل، وهذا الأمر يختلف من بلد متقدم إلى بلد متخلف، وبالتالي يلعب حجم الإصدار النقدي دوراً هاماً في تحديد قيمة النقود واستقرارها.

٢ — سرعة تداول النقود، ويعبر عنها بجملة كم مرة تدور الليرة في الاقتصاد الوطني سنوياً، خمس مرات، سبع مرات، أم أقل من ذلك، وتتوقف سرعة التداول على مجموعة من العوامل أهمها عدالة توزيع الدخل وطريقة إنفاق هذا الدخل خلال فترة سنة، وسوف نشرحها لاحقاً بشكل مفصل.

٣ — الظروف الاقتصادية ويقصد بها حالة الرواج أو الكساد، حيث يزداد الإنفاق في حالة الرواج بينما ينخفض الإنفاق في حالة الركود، وبالتالي ترتفع قيمة النقود عندما ينخفض حجم الإنفاق (أي يدخر الأفراد الوحدات النقدية أو يحجبونها عن التداول) وبالمقابل في حالات الرواج يظهرها فتتخفض قيمة النقود لأنها كثر في السوق.

٤ — كمية السلع والخدمات: تصدر الدولة النقود لكي يتم تصريف السلع والخدمات المنتجة، فإذا انخفضت كمية السلع فلا داعي لإصدار النقد، وإذا توقف الإنتاج يفقد النقد مبرر وجوده، لذلك طالما زاد الإنتاج على الدولة زيادة الإصدار لزيادة حجم التصريف، وبالمقابل كلما انخفض حجم الإنتاج على الدولة تخفيض حجم التداول النقدي لكي لا تتأثر قيمة النقود.

٥ — توزيع الدخل: إن مهمة الدولة الأساسية هي العدالة في توزيع الدخل، لأن عدالة توزيع الدخل تعني زيادة حجم الإنفاق الأمر الذي يشجع على زيادة الإنتاج، وبالمقابل فإن سوء توزيع الدخل سوف يراكم الثروات لدى البعض فينخفض حجم الإنفاق فيحصل الركود. أي ترتفع قيمة النقود عندما يدخرها الأفراد أو تحجب عن التداول.

٦ — الادخار والاستثمار: إن زيادة حجم الادخار سوف تحجب النقود عن التداول فإذا لم يتحول الادخار إلى استثمار فإن الاقتصاد سوف يتجه للركود، أي سوف ترتفع قيمة النقود، وبالمقابل إذا توجه الادخار إلى استثمار سوف يزداد عرض السلع والخدمات ويحصل الرواج الأمر الذي يؤدي لتخفيض قيمة النقود. إن هذه العوامل المذكورة مع غيرها سوف تساهم في زيادة أو تخفيض قيمة النقود أو إن صح التعبير تساهم في استقرار قيمة النقود، فتلعب النقود دوراً هاماً في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني.

الباب الثاني

النظريات النقدية

سوف نتناول في هذا الباب تطور النظريات النقدية من خلال دراسة المدارس الاقتصادية وأهم أفكار كبار الاقتصاديين بخصوص النقد.

- النظرية الكمية في النقود وتطوراتها.
- النظرية الكينزية في النقود وتطوراتها.
- أفكار المدرسة النقدية.

الفصل الأول

النظرية الكمية في النقود

مقدمة:

تعتبر النظرية الكمية في النقود إحدى أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك، لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم والركود والنمو وحركة انتقال الذهب بين الدول وتأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية في كل دولة. وتعود أفكار النظرية الكمية في جذورها إلى الاقتصادي الفرنسي جان بودان الذي نشر كتابه (الاقتصاد السياسي) عام ١٥٦٨ وأشار فيه للعلاقة بين تدفق الذهب والفضة من المستعمرات إلى إسبانيا وارتفاع الأسعار^(١). كما وأشار توماس من إلى الكيفية التي يؤدي فيها الفائض التجاري لارتفاع الأسعار في بريطانيا.

ثم أخذ عدد من الاقتصاديين من بعده بهذا التفسير أمثال دافيد هيوم وكانيتون وجون لوك خلال القرن السابع عشر، إلى أن جاء آدم سميث ودافيد ريكاردو وتبنوا هذه الفكرة وأسسوا لها من الناحية النظرية.

ويعتبر الفلاسفة العرب أمثال ابن خلدون وتقي الدين المقرئ أول من أسس للعلاقة بين الذهب والفضة والمستوى العام للأسعار حيث أوضح المقرئ أن زيادة النقود تؤدي إلى التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.

ولكن مهما قيل وكتب فالعلم ليس له صبغة قومية هو ملك للجميع ويستفيدون منه، وأهم ما يميز النظرية الكمية تحليلها النقدي في أن زيادة كميات النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٧ ص ٤٦.

١ - ١ — معادلة النظرية:

طور ريكاردو فكرة جان بودان في تحديد العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، عندما حلت النقود الورقية محل النقود المعدنية في بريطانيا في القرن التاسع عشر وحصل التضخم، لكن هذه النظرية بقيت مجرد أفكار عامة إلى أن جاء الاقتصادي الأمريكي إرفينج فيشر وصاغ معادلة النظرية عام ١٩١٧ وعرفت باسم معادلة التبادل أو معادلة فيشر كما يلي:

$$M \cdot V = T \cdot P$$

حيث ترمز: M = كمية النقود.

V = سرعة التداول النقدي.

T = كمية المبادلات.

P = المستوى العام للأسعار.

والمعادلة بهذه الصيغة ليست سوى بديهية من بديهيات الحساب، أي توضح بأن كميات النقود مضروبة بسرعة التداول تساوي لكميات المبادلات مضروبة بالمستوى العام للأسعار، أي كمية النقود هي متغير مستقل والأسعار متغير تابع^(١)، بينما سرعة التداول وحجم الإنتاج اعتبرتهما النظرية متغيرات مستقلة، أي استطاعت النظرية أن تصل إلى فكرة مفادها «كلما ازدادت كميات النقود أدى ذلك لزيادة الأسعار» أي العلاقة طردية بين كميات النقود والأسعار، وبالمقابل يؤدي انخفاض كميات النقود لانخفاض المستوى العام للأسعار.

$$P = \frac{M \cdot V}{T}$$

أي أن مستوى الأسعار يتأثر بكميات النقود لأنه إذا ازدادت الكميات المنتجة وبقيت النقود على حالها تنخفض الأسعار، وبالمقابل إذا زادت كميات النقود وبقيت كميات التبادل نفسها ترتفع الأسعار.

(١) زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣ ص ٢٢١.

١ - ٢ - شرح رموز النظرية:

عرفنا في معادلة النظرية ما معنى كل رمز من رموزها:

$$M \cdot V = T \cdot P$$

ولكن المطلوب التعرف على جوهر وطبيعة كل متغير من هذه المتغيرات لكي نحكم على العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات.

كمية النقود (M):

يقصد بكمية النقود «مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي خلال فترة زمنية معينة (سنة) في الاقتصاد الوطني»^(١).

وتتكون النقود من العناصر التالية:

- ١ - كمية النقود المعدنية والورقية المصدرة (التي يصدرها المصرف المركزي).
 - ٢ - الودائع تحت الطلب: ويقصد بها الحسابات الجارية التي يودعها الأفراد لدى المصارف التجارية ويجري عليها حركة يومية (سحب - إيداع).
 - ٣ - الودائع الآجلة وودائع التوفير وهي مبالغ يودعها الأفراد لدى المصارف بقصد الاستثمار والحصول على منافع من وراء إيداعها.
- وترتبط كمية النقود الكتابية (الودائع بكافة أنواعها) بالتطور الاقتصادي الحاصل في كل دولة وفي توجهات السياسة النقدية بزيادة أو تخفيض حجم النقد في الاقتصاد حيث تسعى المصارف دائماً لزيادة حجم النقود الكتابية فتزداد حركة تعاملاتها لكن المصرف المركزي هو الذي يقيد هذه الحركة من خلال الاحتياطي القانوني الذي يفرضه على المصارف التجارية.

إن كمية النقود في أي اقتصاد ترتبط بحجم الناتج القومي من جهة وباتجاهات السياسة النقدية على زيادة أو تخفيض حجم النقد في الاقتصاد من جهة ثانية استناداً لحالة الاقتصاد من ركود أو رواج.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٩.

سرعة التداول النقدي (V):

يقصد بسرعة التداول كما عرفها فيشر بأنها عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية^(١).

أما سرعة تداول نقود الودائع فهي عدد المرات التي تدخل وتخرج فيها الحسابات المصرفية، ويرى فيشر أن سرعة تداول النقود ثابتة فهي مستقلة عن كميتها ولا تتأثر بها، فليس هناك في رأيه ما يدعو للاعتقاد بأن سرعة تداول النقود عند زيادة كمية النقود سوف تزداد أو تنقص بانخفاض كمية النقود، أي تتوقف سرعة التداول على مجموعة من العوامل أهمها:

- ١ — طريقة دفع الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص (شهرياً — سنوياً — أسبوعياً) فإذا كانت شهرياً هذا يعني ١٢ دورة، أسبوعياً ٥٢ دورة..
- ٢ — كثافة السكان كلما ازداد عدد السكان يزداد الطلب على النقد، لكنه يلاحظ في الدول الفقيرة رغم زيادة عدد السكان تنخفض دورات النقد.
- ٣ — الأعمال التجارية: كلما ازدادت الحركة التجارية البيع والشراء كلما ازداد عدد الدورات التجارية، وبالمقابل إذا حصل الركود تنخفض عدد الدورات التجارية.
- ٤ — سرعة إنتاج وتصريف السلع والخدمات: إن إنتاج السلعة وتوزيعها وتبادلها إلى الاستهلاك تعتبر دورة، وبالتالي كلما انخفض زمن الإنتاج والاستهلاك تزداد الدورات، إن دورة المواد الغذائية قد تصل إلى ٥٢ دورة بينما في صناعة البواخر قد تكون دورة واحدة (إنتاج باخرة واحدة في السنة).
- ٥ — سرعة وسائل الاتصال والمواصلات: كلما ازدادت وتطورت وسائل الاتصال كلما أدى ذلك لطلب النقد وإنفاقه، وكلما تطور النقل يزداد الاستهلاك والإنفاق وبالتالي تزداد عدد دورات النقد في الاقتصاد.
- ٦ — عادات الدفع: ويقدر بها طريقة دفع الديون ودفع أثمان السلع بهدف التجارة وتسديد ثمن المشتريات نقداً أم تقسيطاً، وقد جرت العادة في سورية الدفع في كل يوم خميس بين التجار والدفع شهرياً للديون بين التجار والمواطنين وغيرها وجميع هذه العادات تؤثر على دورات النقد.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٩.

إن مجموع هذه العوامل مقسومة على عددها يحدد لنا عدد دورات النقد، ففي فترات الرواج تزداد الدورات (إلى ٥ — ٨ دورات) وفي فترات الركود تنخفض إلى (٢ — ٣ دورات) وقد تزداد دورات النقد نتيجة لعوامل سياسية في حالات الاضطرابات حيث يشتري المواطنون كميات كبيرة، وفي حالات التفاؤل يشترون أو ينفقون على أمل الحصول على مبالغ في المستقبل.

٣ — كمية المبادلات (T):

ويقصد بها: مجموع السلع والخدمات المنتجة التي يتم التعامل بها بالنقود، أي تم بيعها وشراؤها خلال فترة السنة، ويضيف بعض الاقتصاديين الأوراق المالية وبالتالي تصبح كمية المبادلات «مجموع السلع والخدمات المنتجة والأوراق المالية التي يتم التعامل بها بالنقود خلال فترة معينة».

وتتوقف كمية المبادلات على العوامل التالية:

١ — كمية الموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع، فالمجتمع الذي يمتلك موارد كثيرة مثل المواد الأولية والمواد الزراعية والثروات الباطنية يكون لديه إمكانيات كبيرة للتصنيع وبالتالي زيادة كمية المبادلات بينما المجتمع الذي لا يملك الموارد تنخفض لديه الإمكانيات وينخفض حجم المبادلات.

٢ — حجم الإنتاج: ويقصد به جميع المنتجات والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال سنة فكلما ازداد حجم الناتج سوف تزداد المبادلات، وبالمقابل إذا انخفض الإنتاج سوف ينخفض حجم المبادلات ويتوقف حجم الناتج على الموارد التي يمتلكها المجتمع وعلى الأيدي العاملة وحركة التصنيع والاستيراد والتصدير وعدد السكان وغيرها من العوامل الاقتصادية.

٣ — الكفاية الإنتاجية: ويقصد بها قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج وتخفيض النفقات من نفس الموارد التي يمتلكها، وتتوقف الكفاية الإنتاجية على أساليب الإنتاج المتبعة وعلى التقانات المتطورة، فكلما تطورت الآلات والتقانات كلما ازداد الإنتاج وازدادت الإنتاجية.

إن هذه العوامل تساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتظهر منتجات جاهزة للبيع وهذا الأمر يتطلب وجود طلب بالمقابل لتصريف هذه المنتجات، لأنه إذا انخفض

الطلب يحصل الكساد ولا تباع السلع والخدمات وبالتالي تنخفض دورة النقد في المجتمع وتختل معادلة كمية النقود التي تحدث عنها فيشر.

٤ — مستوى الأسعار (P):

يقصد بالمستوى العام للأسعار «نسبة مئوية تعبر عن تطور الأسعار صعوداً أو هبوطاً وذلك من خلال المقارنة بين السنة المدروسة وسنة الأساس».

يقوم الإحصائيون بخصر أسعار السلع في سنة الأساس ونسبها إلى ١٠٠% ثم دراسة الأسعار في العام القادم أو بعد سنتين أو خمس سنوات وتحديد معدلات الزيادة أو الانخفاض في الأسعار، كما مر معنا في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار سابقاً. لقد حددت النظرية العلاقة بين كمية النقود والأسعار بالعلاقة العكسية، أي كلما ازدادت كميات النقود ازدادت الأسعار وحصل التضخم، وبالمقابل إذا انخفضت كميات النقود انخفضت الأسعار وحصل الركود. أي أن النظرية الكمية درست علاقة النقود بالأسعار ووصلت إلى هذه النتائج دون الأخذ بعين الاعتبار لسرعة التداول النقدي وكميات الإنتاج.

١ — ٣ — فرضيات النظرية:

انطلقت النظرية الكمية في النقود من الدور الفعال للنقد في الاقتصاد واعتمدت على الأفكار الأساسية للمدرسة الكلاسيكية وأهمها:

١ — العرض يخلق الطلب الموازي له:

لقد ركزت أفكار المدرسة الكلاسيكية على العرض دون التركيز على الطلب لأن (قانون ساي) قانون المنافذ يفيد بأن كل إنتاج جديد سوف يجد الطلب المناسب له في السوق، لذلك على المنتجين زيادة الإنتاج وسوف يجدون في السوق الطلب المناسب لهذه المنتجات، ولعل اهتمام الكلاسيك بالعرض يقود لعدم توفر التقانات اللازمة لزيادة الإنتاج كما هو الحال اليوم، لذلك ركزوا على العرض أكثر من التركيز على الطلب، كما أن التركيز على العرض يقود لفكرة الكلاسيك في أن الطلب الكلي سوف يواجه العرض الكلي، ولما كان الطلب دالة في العرض، فإن العرض الكلي وحده هو الذي يتحكم بالحياة الاقتصادية.

٢ — يتحقق التشغيل الكامل تلقائياً:

اعتمدت فكرة التشغيل الكامل على فكرة قانون المنافذ (العرض يخلق الطلب الموازي له) أي طالما إذا زاد المنتجون الإنتاج سيجدون طلباً يواجه هذا العرض فإن التوازن سوف يتحقق بشكل تلقائي، ومعنى التلقائي هنا دون تدخل الدولة، أي زيادة الإنتاج سوف تجد المشترين وسوف يتم تصريف المنتجات وإعادة الإنتاج، وهكذا يتم البيع والشراء بهذه السرعة، مما يؤدي لزيادة فرص الاستثمار وتشغيل العمال وزيادة الأرباح للمنظمين، كما ويرى الكلاسيك بأن الإنتاج يستمر بالزيادة حتى يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل وتستمر هذه الحالة في الاقتصاد.

٣ — ثبات سرعة التداول:

تفترض النظرية ثبات سرعة التداول النقدي لأن الاقتصاد وصل إلى التشغيل الكامل وسوف يستمر بهذه الحالة، أي طالما أن حالة التشغيل حالة سائدة فسوف تبقى عدد دورات النقود ثابتة في الاقتصاد خمس مرات أو ثلاث حسب الحالة. ولو أن الكلاسيك لم يفترضوا ثبات سرعة التداول النقدي لكانت المعادلة قد اختلت، وكان الاقتصاد قد دخل في حالة تقلبات، وأثر الطلب على حالة العرض السائدة، وفشل قانوني ساي، وهذا ما حصل في الكساد الكبير عام ١٩٢٩،

٤ — استقلال حجم التجارة عن كمية النقود:

افترض فيشر أن كمية المبادلات لا تتأثر بكمية النقود، أي أن المنتجين يقدمون إنتاجهم للسوق حسب مبدأ المنافسة الكاملة، وبالتالي لا يدرسون الطلب ولا يدرسون كمية النقود الموجودة، والسعر يتشكل بمعزل عن رغبات العارضين والطالبين وهذا الأمر يخدم غرض النظرية في أن كمية النقود هي التي تؤثر على الأسعار، فإذا ثبتنا سرعة التداول يجب تثبيت كمية المبادلات لكي تصدق تنبؤات المعادلة إلا في حالات استثنائية كما قال فيشر^(١).

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق ص ٤١٤.

٥ — ارتباط الأسعار بالنقود:

افترضت النظرية ارتباط الأسعار بالتغيرات في النقود، وقالت بأن زيادة الأسعار يرجع لكميات النقود فإذا زادت النقود زادت الأسعار، وسوف يحصل التناسب العكسي.

كما وافترضت النظرية بأن زيادة كميات النقود بحدود ١٠% سوف تزيد الأسعار بنفس النسبة ١٠%، وإذا انخفضت كمية النقود بحدود ١٥% انخفضت الأسعار بمقدار ١٥% أي تتغير الأسعار بنفس نسبة تغير النقود.

٦ — إدخال النقود الكتابية لا يؤثر على طبيعة المعادلة:

يرى فيشر بأن إدخال النقود الكتابية لن يؤثر على صيغة المعادلة بل يدعم توجهات النظرية كما يلي:

$$M \cdot V + M' \cdot V' = T \cdot P$$

حيث M' هي كمية النقود الخطية و V' هي سرعة تداول النقود الخطية.

$$P = \frac{M \cdot V}{T}$$

$$P = \frac{M \cdot V + M' \cdot V'}{T}$$

إن إدخال النقود الخطية في المعادلة لن يغير النسب والنتائج، فالمستوى العام للأسعار يتأثر بكميات النقود المصدرة لأن النقود الكتابية تبقى مرتبطة بحجم الاحتياطي الذي يتوجب على المصارف الاحتفاظ به.

إن النظرية الكمية كانت ثورة في عالم الاقتصاد خلال فترة القرن التاسع عشر لأنها حلت مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار وأرجعته لعنصر النقد، لكن هذه النظرية عجزت عن إيجاد الحلول للمشاكل النقدية التي ظهرت في القرن العشرين، وخاصة أيام الكساد الكبير عام ١٩٢٩ — ١٩٣٣،

١ — ٤ — معادلة الأرصدة النقدية — معادلة كمبريدج:

انتهت فكرة إرفنج فيشر عند ثبات سرعة التداول النقدي، وثبات كمية المبادلات، وبالتالي عجزت النظرية عن مواجهة خصومها في تفسير ارتفاع الأسعار عن

طرق أخرى غير زيادة كمية النقود، لذلك طور ألفرد مارشال (١٨٢٤ — ١٩٢٤) فكرة النظرية بإدخال الدخل كمؤشر على إمكانية ارتفاع الأسعار أو ثباتها كما يلي: توضح المعادلة الجديدة العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة، وبين الدخول النقدية للأفراد من جهة ثانية، أي يوجد نسبة معينة يحتفظ بها الأفراد للإنفاق.

ويرى مارشال: أن هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد أن يحتفظوا بها على شكل نقد جاهز وتتناسب هذه النسبة مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة ربما تكون ٢٠% أو ٥٠% حسب الدخل. وتزداد هذه النسبة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي نظراً لتطور حجم الاستهلاك.

إن معادلة الأرصدة النقدية تفسر التغيرات التي تطرأ على الأسعار من خلال تحليلها لجانب الطلب على النقود، فإذا احتفظ الأفراد بأرصدة نقدية كبيرة من دخولهم، يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج، وإذا احتفظ الأفراد بأرصدة نقدية منخفضة من دخولهم مع ثبات كمية النقود، يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار.

الصيغة الرياضية للمعادلة:

$$L = M$$

حيث: L = الطلب على النقود.

M = كمية النقود.

$$L = L_1 + L_2$$

حيث: L_1 = الطلب على النقود لأغراض دخلية (الاستهلاك).

L_2 = الطلب على النقود لأغراض مالية (المضاربة)^(١).

$$L_1 = K Y$$

حيث: Y : الدخل النقدي.

K : النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة.

(١) ناظم الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر عمان ١٩٩٩ ص ٢٥٠ — ٢٥٣.

$$L_2 = K A$$

حيث: A: القيمة النقدية للأصول المالية.

وبالتعويض عن L_1 و L_2 في المعادلة الثانية نحصل على المعادلة التالية:

$$L = K Y + K A$$

وبالتعويض عن L في المعادلة الأولى يكون:

$$M = K Y + K A$$

ولو استبعدنا الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض مالية من

وضعهم يمكن اختصار المعادلة:

$$M = K Y$$

$$K = \frac{M}{Y}$$

بمعنى.

أي أن الطلب على الأرصدة النقدية يساوي الأرصدة النقدية لشراء السلع

والخدمات مضروبة بالدخل النقدي.

أي أن مارشال يقرر: بأن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يمثل إنفاقها

على الشراء، وهذا الأمر سوف يزيد الناتج فيزداد الدخل وترتفع الأسعار.

وبالمقابل إذا احتفظ الأفراد بالسيولة ولم يشتروا السلع زاد عرض السلع

والخدمات وبالتالي تنخفض أسعارها وينخفض الناتج وتنخفض الأسعار.

أي أن النتيجة التي توصل إليها مارشال هي: إن زيادة كمية النقود لا تؤثر على

الأسعار، بل تفضل الأفراد للسيولة (الاحتفاظ بالأرصدة النقدية) فكلما ازداد تفضيل

الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية كلما زاد عرض السلع والخدمات وبالتالي انخفضت

أسعارها (انخفاض المستوى العام للأسعار) وبالمقابل إذا لم يحتفظ الأفراد بالأرصدة زاد

حجم الإنفاق فازداد الطلب على السلع والخدمات فيزداد الناتج ويرتفع المستوى العام

للأسعار.

١ - ٥ - أثر ييجو:

أرثر سيسل بيجو (١٨٧٧ — ١٩٥٩) هو أحد أبرز اقتصاديي جامعة كامبريدج تتلمذ على يد ألفرد مارشال وتابع بعده دراسة اقتصاد الرفاهة، وكتب في النقود والأسعار وغيرها.

تخضع قيمة النقود لدى بيجو كقيمة أي شيء للظروف العامة المتعلقة بالعرض والطلب ولذلك يدرس بيجو حاجة الأفراد للنقود وعرض النقود (الإصدار النقدي) ويرى أن احتفاظ الفرد بجزء من النقود حاضراً تحت يده إنما ينطوي على تضحية إيجابية من جانبه، أي أنفق أقل من دخله، وبالمقابل فإن عدم الاستهلاك هي تضحية سلبية، لذلك يركز بيجو على مقدار الدخل والقدر الذي يدخره الفرد من هذا الدخل^(١).

ويطلق بيجو اسم (الاحتياطي النقدي) على ذلك الجزء من الدخل الذي يحتفظ به الفرد في صورة سائلة وحسب رأيه يحتفظ الفرد بالنقود لثلاث حالات:

- أ — يستعمل هذا الجزء لأغراض الاستهلاك.
- ب — يحتفظ بالدخل على شكل حقوق على النقد (استثمارات في المصارف) ودائع.
- ج — الاستثمار في الإنتاج.

ويقارن بيجو بين استثمار الأموال أو الاحتفاظ بها للسلامة والضمان، وتتم المفاضلة بين هذين الخيارين حسب مبدأ المنفعة أي كلما ازداد حجم الإيراد تتناقص المنفعة المتحققة، لذلك يحاول إعادة توزيع النقود حسب المنفعة المتحصلة أي إذا زادت منفعة النقود بغرض الإنتاج أي ازدادت الأرباح سوف توجه الأموال للإنتاج، وإذا انخفضت الأرباح توجه الفرد دخله للسلامة والضمان أي يزداد الاحتفاظ بالنقود.

كما يزداد احتفاظ الأفراد بالنقود لمستقبل النقود، فإذا توقع الأفراد انخفاض قيمتها في المستقبل يتخلون عنها بسهولة وإذا توقعوا انخفاض الأسعار يحتفظون بالنقود السائلة.

ويخلص بيجو إلى النتيجة التالية: إن معادلة النظرية الكمية لا تهتم بسرعة التداول واعتبرتها ثابتة، في حين يركز بيجو على النسبة التي يقرر الأفراد الاحتفاظ بها.

$$M.V = \frac{M}{K}$$

(١) عادل أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٩٣.

أي أن كمية النقود مضروبة بسرعة التداول تساوي لكمية النقود مقسومة على الاحتياطي النقدي، ومن هنا تتعارض سرعة التداول مع الحصة التي يحتفظ بها الأفراد كاحتياطي نقدي، ومن هنا يصل بيجو إلى استنتاجين:

أ — كلما زادت النقود التي يحتفظ بها الأفراد كلما انخفضت سرعة التداول وانخفضت الأسعار (ارتفعت قيمة النقود) وبعد فترة يحصل الركود.

ب — إذا تخلى الأفراد عن الاحتفاظ بالسيولة فإن الإنفاق سوف يزداد وسوف ترتفع الأسعار ويحصل التضخم، وسوف يتوجه الأفراد لتخفيض الإنفاق ثانية فيحصل التوازن.. وهكذا.

وكانت الأمثلة التي تحدث عنها بيجو حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى عندما حصل التضخم الكبير في الأسعار.

١ — ٦ — الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكمية:

تعرضت النظرية الكمية في النقود لعدد من الانتقادات تركزت حول الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية، وهي فرضيات المدرسة الكلاسيكية إضافة لفرضيات معادلة التبادل والأرصدة النقدية التي تحدث عنها كل من مارشال وبيجو وغيرهم. وأهم هذه الانتقادات:

١ — تفترض النظرية الكمية أن كمية النقود هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع، أي تؤدي زيادة كمية النقود لارتفاع الأسعار، في حين أثبت الواقع حالات معاكسة، أي إذا زادت سرعة التداول نتيجة توقعات الأفراد فإن الأسعار سترتفع دون زيادة كمية النقود، كذلك في حالات الاضطرابات تزداد عمليات الشراء ولا تزداد كميات النقود فترتفع الأسعار، وهناك حالات عديدة مثل زيادة الأجور — زيادة التكلفة — زيادة أسعار المستوردات وغيرها تؤدي لارتفاع الأسعار دون زيادة كمية النقود.

٢ — تفترض النظرية الكمية ثبات سرعة التداول النقدي، ولا يخفى ما في هذا الافتراض من خطأ ويعبر عن الواقع لأن سرعة التداول تعتمد على الحالة النفسية

وتوقعات المنظمين وظروف الاستيراد والتصدير وحالة البلد الاجتماعية والسياسية، وعادات الاستهلاك وغيرها، لأن سرعة التداول لا ترتبط بكميات النقود بل هي عامل آخر يرتبط بالتوقعات والظروف أي يمكن زيادة سرعة التداول النقدي دون زيادة كميات النقود فيؤدي ذلك لارتفاع الأسعار، مثال إذا توقع الأفراد ارتفاع أسعار العقارات فإنهم يشترون بالنقود المحتفظ بها الأراضي فتزداد سرعة التداول وترتفع الأسعار، علماً وأن كمية النقود في هذه الحالة بقيت على حالها.

٣ — تفترض النظرية زيادة كمية النقود بنسبة ١٠٪ فتزداد الأسعار بنسبة ١٠٪ والواقع أثبت عكس ذلك فقد تزيد الدولة حجم الإصدار النقدي، ولا تزداد الأسعار وتكون هذه الزيادة قد ذهبت على شكل احتفاظ بالنقود، وقد وضح كينز هذا الأثر فقال: قد لا يزداد الطلب في السوق في كل مرة يزداد فيها الإصدار النقدي لأن الطلب يتوقف على عوامل أخرى غير زيادة كمية النقود. إضافة إلى ذلك حدد الكلاسيك وظائف النقود كوسيلة للتداول، في حين تقوم النقود بوظيفة مدخر للقيمة والحاجة للسيولة.

٤ — افترض الكلاسيك ثبات حجم المبادلات نظراً لارتباط المبادلات بحالة التشغيل الكامل التي افترضوها وهي تتحقق بصورة تلقائية. إن حالة التشغيل الكامل هي حالة نظرية فقد تجد في كثير من الأحيان موارد إنتاجية عاطلة عن العمل، وعندما يرغب المنظمون بزيادة التشغيل نظراً لظهور حالة تفاؤل يزيد التوظيف فيزداد الإنتاج دون زيادة كمية النقود، أي يزداد الإنتاج وتزداد الأسعار دون زيادة كمية النقود.

٥ — أهملت النظرية الكمية أثر سعر الفائدة لأن زيادة كمية النقود سوف تخفض سعر الفائدة فيزداد الطلب على الاستثمار، وبالمقابل تخفيض كمية النقود سوف ترفع سعر الفائدة فينخفض الطلب على الاستثمار ويحصل الركود وتنخفض الأسعار.

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الكمية، فقد شكلت فتحاً في عالم النقود لأنها بدأت بتفسير العلاقة بين النقود والأسعار، وباقي المتغيرات الاقتصادية وتوصلت للعديد من النتائج الهامة التي استفادت منها النظرية الكينزية وبنّت على آثارها نظرية جديدة أكثر دقة وواقعية.

الفصل الثاني

النظرية الكينزية في النقود

مقدمة:

اهتم التحليل الكلاسيكي كما ذكرنا ببعض الفرضيات مثل التشغيل الكامل، وقدرة المنظمين على تحقيق التوازن وتشغيل العمال، وسياسة اليد الخفية وغيرها. وفي الإطار النقدي اهتمت الكلاسيكية بعرض النقد أكثر من اهتمامها بالطلب على النقود واعتبرت سعر الفائدة نتيجة التقاء عرض النقد مع الطلب عليه.

لكن الاقتصاديين المحددين أمثال ألفرد مارشال وآرثر بيجو وفريد ريش فون فايزر وفلفريد باريتو وفيكسل وغيرهم استطاعوا أن يطوروا أفكار المؤسسين، لكنهم ظلوا يفضلون دراسة العرض وإهمال الطلب، والاهتمام بالنقود أكثر من الاهتمام بالمالية العامة. فحصل الكساد الكبير عام ١٩٢٩ واستمر عدة أعوام دون إيجاد الحلول إلى أن جاء اللورد جون ماينارد كينز (١٨٨٣ — ١٩٤٦) وأدخل بعض التعديلات على الأفكار الأساسية الكلاسيكية انصبت على جانب الطلب بدلاً من جانب العرض واهتم بالضرائب والمالية العامة أكثر من اهتمامه بالنقد، وافترض عدم وجود حالة التشغيل الكامل وأن الاقتصاد يعمل تحت التشغيل، وبين حركة المتغيرات الاقتصادية للوصول للتشغيل الكامل.

وفي الإطار النقدي اعتبر كينز أن الطلب على الأرصدة الحقيقية — والذي أطلق عليه التفضيل النقدي — يعتمد بشكل إيجابي على الدخل الحقيقي، وبشكل سلبي على سعر الفائدة، وينعكس التأثير الأول بصورة أساسية في دوافع المعاملات والاحتياط، بينما ينعكس الثاني بصورة رئيسية على اعتبارات المضاربة المتعلقة بالكسب أو الخسارة المستقبلية في السندات^(١).

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية — مرجع سابق ص ٥١٤.

٢ — ١ — سعر الفائدة:

يعرف كينز سعر الفائدة بأنه «ثمن النقود، أو السعر الذي يحصل عليه الفرد مقابل التنازل عن استخدام النقود السائلة التي يملكها»^(١).

أما ألفرد مارشال فإنه يعد «سعر الفائدة جزاء للانتظار، أي هو جزاء التضحية باستهلاك الحاضر انتظاراً لاستهلاك مقدار أكبر في المستقبل»^(٢).

وبالعودة إلى أفكار النظرية الكلاسيكية نرى بأن سعر الفائدة هو ثمن للادخار، أي يتحدد بعرض وطلب الادخار، فإذا ازداد الادخار عن الاستثمار ينخفض سعر الفائدة، بالمقابل إذا ازداد الاستثمار وانخفض الادخار يرتفع سعر الفائدة، ويستمر الارتفاع والهبوط حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار، ويتحول كل ادخار إلى استثمار.

— يتحدد سعر الفائدة لدى كينز عند تعادل العرض مع الطلب، فعلى فرض بقي العرض الكلي للنقود على حاله، وازداد طلب الأفراد للنقود (أي ازداد التفضيل النقدي للأفراد) سوف يرتفع سعر الفائدة، أما إذا انخفضت رغبة الأفراد في السيولة وانخفض منحنى التفضيل النقدي لديهم فإن ذلك سيؤدي لانخفاض سعر الفائدة.

— إن سعر الفائدة لدى كينز هو ثمن أيضاً يتحدد شأنه شأن أي ثمن آخر بالعرض والطلب، فالعرض النقدي تحدده السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فإنه يتحدد بدوافع ثلاث كما سنشرحها لاحقاً.

— لقد حددت النظرية الكمية العلاقة بين النقود والأسعار، أما كينز فقد رفض هذا التحليل وأوضح بأن التغيرات في كمية النقود تؤثر على الناتج الحقيقي طالما أن هذا الناتج لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل، وتتحدد تلك الآلية التي تؤثر من خلالها كمية النقود في الدخل أو الناتج ثم في الأسعار كما يلي:

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٧٤.

(٢) صبحي تادرس قريصة — محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية — دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص

- ١ — تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى انخفاض سعر الفائدة^(١).
 - ٢ — يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري أو زيادة الطلب على الاستثمار.
 - ٣ — تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الإنفاق الكلي.
- ويجمل كينز هذه الآلية فيقول: طالما أن هناك طاقات معطلة (سواء كانت موارد إنتاجية أم عمال) فإن تخفيض سعر الفائدة سوف يزيد الطلب على الاستثمار ويبدأ المنظّمون بزيادة الإنتاج وتشغيل العمال حتى يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، بعد هذا فإن أي زيادة في الناتج سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار.
- ويكون بذلك قد ربط ارتفاع الأسعار بالتشغيل الكامل وليس بزيادة كمية النقود كما كان يدعي الكلاسيك في نظريتهم.
- إن سعر الفائدة لدى كينز يؤثر على الاستثمار والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التشغيل وهذا الأخير يؤثر على المستوى العام للأسعار.
 - رفض كينز مبدأ حياد النقود، واعتبرها أهم أداة تدخلية في الاقتصاد. لأنه من خلال النقود سوف يتحدد سعر الفائدة، والاستثمار والناتج ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار، فكيف تكون النقود حيادية أمام هذا الأثر الهائل لها في الاقتصاد؟
- ٢ — ٢ — الطلب على النقود:**

قبل أن نعرف ما هو الطلب على النقود لا بد من تعريف الطلب الكلي في الاقتصاد.

يتكون الطلب الكلي في الاقتصاد في إطار التحليل الكينزي «من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات» فإذا وجد القطاع الخاص في هذا الاقتصاد والحكومة والتبادل مع العالم الخارجي يصبح الطلب الكلي: هو جملة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والمشتريات الحكومية وصافي الصادرات أي (الصادرات — الواردات)^(٢).

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٣٠.

(٢) جيمس جوارتيني — ريجارد استرويك الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، دار المريخ الرياض ١٩٨٨ ص

أما الطلب على النقود فهو رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة، تفضيلاً لها عن الأصول الثابتة والمالية الأخرى».

كما ويقصد بالطلب على النقود التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة^٥ وبشكل عام يمكن تعريف الطلب على النقود «بأنه رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود السائلة بهدف استثمارها والحصول على عوائد أفضل من التخلي عنها».

ولكي يحتفظ الفرد بالنقود لا بد من وجود دوافع لهذا الاحتفاظ أو نية في الاستثمار وانطلاقاً من ذلك حدد كينز دوافع الاحتفاظ بالنقود بالدوافع الثلاث «المبادلات — الاحتياط والطوارئ — المضاربة».

٢ - ١ - الطلب على النقود بدافع المعاملات:

يقصد بالمعاملات: الصفقات التجارية وكافة أشكال البيع على مستوى الاقتصاد الوطني وهي تتضمن مشتريات الأفراد من السلع والخدمات ومشتريات المصانع والمشروعات من المواد الأولية والخدمات الإنتاجية.

ويمكن التمييز بين النقود التي يشتري بها الأفراد حاجاتهم والنقود التي تستثمرها المشروعات الإنتاجية، لأن الثانية تؤدي لخلق قيم جديدة لذلك يطلق عليها النقود الفعالة أو النشطة تمييزاً لها عن نقود الأفراد.

إن الاحتفاظ بالنقود بدافع المعاملات ليس مرناً، بل يكاد يكون عديم المرونة فالمستهلك يجب أن يحتفظ بجزء من دخله محدود ٢٠% لحاجات الاستهلاك، والشركة يجب أن تحتفظ برأس المال العامل لكي تشتري المواد الأولية والخدمات. فقد نستطيع تحديد حجم النقود التي يحتفظ بها الأفراد لشراء حاجاتهم، لكنه يصعب تحديد حجم النقود اللازمة للمشروعات الصناعية والخدمية، نظراً لاختلاف طبيعة عملها وأنشطتها وفترات المواسم، وفترات الاستراحة وغيرها.

تتوقف كمية النقود أو حجم الأرصدة النقدية التي تطلب بدافع المعاملات على

العوامل التالية:

١ — مستوى الدخل القومي فكلما ازداد حجم الدخل القومي يزداد الاستهلاك ويطلب الأفراد النقود لمعاملاتهم وبالمقابل انخفاض حجم الدخل القومي يؤدي لتدني حجم المعاملات (بلد متقدم — بلد متخلف).

٢ — طرق دفع الأجور في كل دولة، وعادة ما تدفع الأجور شهرياً وبعضها يدفعها أسبوعياً أو على فترات متقطعة، فكلما انخفضت فترة الحصول على الدخل ينخفض حجم الاحتفاظ بالنقود، وبالمقابل كلما ازداد فترة الحصول على الدخل ازداد الاحتفاظ بالنقود.

٣ — تطور خدمات النقل والاتصال والرفاهية، فكلما تطورت هذه الخدمات يزداد الاستهلاك وتزداد الرفاهية، ويحتفظ الأفراد بالنقود للقيام بهذه الخدمات الرفاهية.

٤ — زيادة عدد السكان: لأن السكان هم القوة المستهلكة فكلما زاد التطور وكان عدد السكان كبيراً كلما زاد تفضيل السيولة بدافع المعاملات، بينما الدول قليلة العدد بالسكان ينخفض لديها هذا الدافع.

إن هذه العوامل مع غيرها من العوامل تحدد حجم الاحتفاظ بالنقود بدافع المعاملات وعادة ما يكون ذلك بالنسبة للأفراد بحدود ٢٠% من دخولهم بينما في الشركات بحدود ٥٠% من رأس المال العامل.

٢ — ٢ — دافع الاحتياط والطوارئ:

يعني الطلب على النقود بدافع الاحتياط والطوارئ «أن يحتفظ المواطن أو الشركة أو المؤسسات الخدمية بنقود إضافية غير نقود المعاملات لمواجهة ظروف وأحداث طارئة غير اعتيادية، وغير مخططة».

لقد أكدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية أن الفرد قد يتعرض لحادث طارئة تحتاج لبعض النقود، لذلك يتوجب على كل فرد أن يحتفظ بنسبة معينة من دخله على شكل نقود سائلة، وقد حددت بعض المراكز البحثية أن نسبة ٥% قد تكون كافية لمواجهة الظروف الطارئة، بينما قد تحتاج الشركة الإنتاجية أو الخدمية لمبالغ أكثر من ذلك بكثير، أي قد تحتاج إلى ١٠ — ١٥% من دخلها أو من نفقاتها السنوية لتحقيق الأغراض التالية:

- ١ — احتمال التغير في البرامج السنوية التي تحددها الشركات لنفسها.
 - ٢ — انتهاز فرص لعقد صفقات رابحة^(١).
 - ٣ — مواجهة حوادث طارئة غير متوقعة.
- والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: هل ظروف الشركات كلها متشابهة وتتطابق مع بعضها البعض أم أن هناك أسس لتحديد حجم المبالغ المقتطعة لهذا الدافع؟
- يتوقف حجم المبالغ المقتطعة بدافع الاحتياط والطوارئ على الظروف التالية:
- ١ — إمكانية الحصول على قروض من الجهاز المصرفي بشروط ميسرة.
 - ٢ — درجة نمو وتنظيم سوق المال وإمكانية تحويل الأوراق المالية لسيولة سريعة.
 - ٣ — مستوى دخل الفرد أو أرباح الشركة وقدرته على تحمل اقتطاعات بدافع الاحتياط والطوارئ.
- يختلف هذا الدافع من شخص لآخر، ومن شركة لأخرى، ومن دولة متقدمة إلى دولة متخلفة ففي الدول المتقدمة ينخفض حجم الاحتفاظ بالنقود بدافع الاحتياط، بينما يزداد في الدول النامية نظراً لتقلب ظروفها وعدم استقرارها.
- ٢ — ٢ — ٣ — دافع المضاربة:
- «ويعني أن يحتفظ الفرد بالنقود للاستفادة منها في سوق الأوراق المالية أو استثمارها في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية بهدف تحقيق الأرباح».
- والمضاربة تكون في سوق الأوراق المالية، حيث يحتفظ الأفراد بنسبة عالية من دخولهم بهدف بيع وشراء الأوراق المالية وبالتالي تحقيق الأرباح.
- وتكون العلاقة عكسية بين أسعار الفائدة والسندات، وبالتالي يتوقف الطلب على النقود بهدف المضاربة على سعر الفائدة.
- فإذا ارتفع سعر الفائدة سوف تنخفض قيمة السندات.
- وإذا انخفض سعر الفائدة سوف ترتفع قيمة السندات.

(١) صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ٢٠٥.

مثال: سند قيمته الأساسية ١٠٠٠ ليرة سورية وسعر الفائدة عليه ٥% ما هو الدخل الناجم عنه؟

$$١٠٠٠ \times ٥\% = ٥٠ \text{ ليرة سورية.}$$

إذا ارتفع سعر الفائدة في السوق إلى ١٠% ماذا سيحصل؟

$$١٠٠٠ \times ٥\% = ٥٠ \text{ ليرة.}$$

$$١٠٠٠ \times ١٠\% = ١٠٠ \text{ ليرة.}$$

أي أن الاستثمار في السندات سوف يعطي فائدة ٥٠ ليرة والتوظيف في المصرف سوف يعطي ١٠٠ ليرة، لذلك يتجه جميع الأفراد لبيع السندات والانتقال إلى المصرف فتتخفض أسعار السندات في السوق، أي تصبح قيمة السند ٥٠٠ ليرة بدلاً من ١٠٠٠ ليرة وبالمقابل لو انخفض سعر الفائدة إلى ٢,٥% ماذا سيحصل؟

$$١٠٠٠ \times ٥\% = ٥٠ \text{ ليرة ربح السند.}$$

$$١٠٠٠ \times ٢,٥\% = ٢٥ \text{ ليرة الفائدة المصرفية.}$$

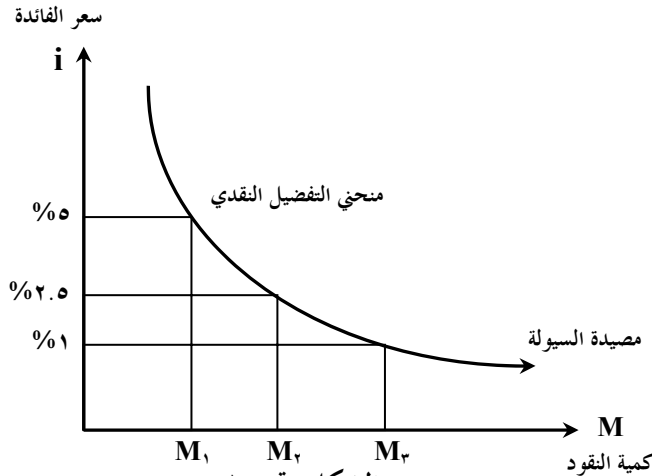
هنا يتجه الأفراد للاستثمار في السندات فترتفع قيمة السندات إلى معامل السعر:

$$٢ = ٢٥ \div ٥٠.$$

$$٢٠٠٠ = ١٠٠٠ \times ٢ \text{ ليرة.}$$

أي أن توظيف ٢٠٠٠ ليرة سوف يعطي ربحاً بحدود ٥٠ ليرة.

وإليك الشكل البياني التالي:



يتضح من الشكل رقم (١) ما يلي:

- عند مستوى سعر فائدة ٥% يكون الطلب على النقود عند M_1 .
- عند مستوى سعر فائدة أدنى ٢,٥% سوف يزداد الطلب على النقود من M_1 إلى M_2 وذلك بهدف شراء السندات نظراً لارتفاع قيمتها، أي ينبغي على الأفراد تخصيص مبالغ أكبر للسندات للحصول على نفس الدخل السابق.
- عند سعر فائدة ١% سوف يزداد الطلب على النقود إلى M_3 لشراء السندات لأنها مرتفعة القيمة وقد سميت هذه الحالة مصيدة السيولة عند كينز وسوف نشرحها لاحقاً.

يتميز كينز بدافع المضاربة عن دافع المبادلات والاحتياط لسببين:

- ١ — إن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط هو طلب ثابت يتوقف على دخل الأفراد والشركات أي عديم المرونة.
- ٢ — إن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتوقف على سعر الفائدة ويتميز بمرونة كبيرة تجاه سعر الفائدة والتغيرات التي تطرأ عليه، أي هو الذي يفعل النشاط الاقتصادي في سوق الأوراق المالية.

٢ — ٣ — عرض النقد:

يقصد «بعرض النقد جميع أنواع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد القومي، وتشمل الأوراق النقدية القانونية، والنقود المساعدة، والنقود الكتابية»^(١). فالنقد بالمفهوم العلمي هي أي شيء يلقي القبول العام وله قوة شرائية عامة ومباشرة يؤدي وظائف النقود.

إن تحديد كمية النقود يختلف بين بلد وآخر، لكنه توجد قواسم مشتركة لا يمكن تجاوزها، بل توجد فروقات في الحسابات فيما بين الدول، ولا توجد خلافات في المفاهيم النقدية، وتظهر هذه الخلافات نتيجة التطور الاقتصادي وتطور وسائل الدفع، فكلما تقدمت الدولة كلما انخفض حجم الدفع النقدي وانتقلنا إلى النقود الخطية، واليوم إلى النقود الإلكترونية، وبالمقابل كلما انخفض مستوى التطور يزداد الدفع النقدي في المعاملات.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٧٥.

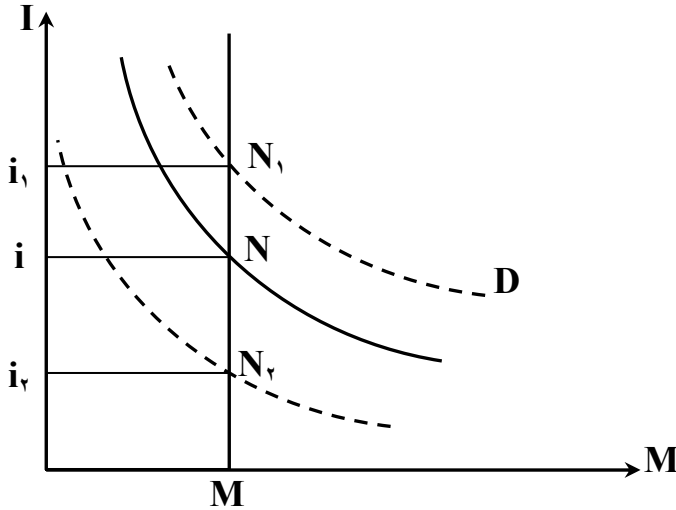
تتألف كمية النقود من الأنواع التالية:

- ١ — النقود المعدنية والورقية المصدرة.
- ٢ — الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب).
- ٣ — الحسابات الآجلة وودائع التوفير.
- ٤ — أشباه النقد.
- ٥ — الشيكات وأدوات الدفع الأخرى.
- ٦ — أدوات الدفع الإلكترونية.

إن هذه الأنواع المذكورة تعبر عن كمية النقود في الاقتصاد، ويكون المصرف المركزي السلطة النقدية العليا التي تحدد حجم وشكل الإصدار النقدي وتحدد حجم النقود الكتابية بكافة أشكالها عن طريق تحديد سعر الفائدة ونسبة الاحتياطيات التي تقررها. لذلك يقال:

«بأن عرض النقد لا يتمتع بالمرونة في الأجل القصير».

أي أننا نجد منحنى عرض النقد موازياً لمحور سعر الفائدة، كما في الشكل رقم (٢).



الشكل رقم (٢)

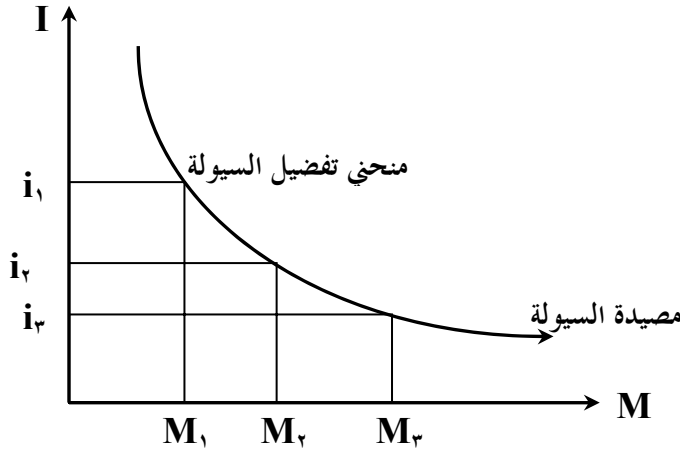
يلاحظ من خلال الشكل رقم (٢) بأن عرض النقد عديم المرونة لأنه عند سعر الفائدة i تكون كمية النقود M وعندما يرتفع سعر الفائدة إلى i_1 فإن عرض النقد هو نفسه M ، وعندما ينخفض سعر الفائدة إلى i_2 يبقى عرض النقد نفسه وهذا يعود للسلطات النقدية لأنه في الفترة القصيرة لا تزيد عرض النقد، بل تتحكم بسعر الفائدة لكي تضبط عرض النقد، بينما في الفترة الطويلة يمكن زيادة عرض النقد حسب الحالة الاقتصادية.

٢ - ٤ - سعر الفائدة ومصيدة السيولة:

يتحدد سعر الفائدة عند كينز بالعلاقة القائمة بين عرض النقد (كمية النقود) والطلب على النقود (تفضيل السيولة) ونقطة التقاء هذين المنحنيين هي التي تحدد سعر الفائدة.

بينما حدد الكلاسيك سعر الفائدة عند عرض وطلب المدخرات، فإذا ازداد الادخار ينخفض سعر الفائدة، وإذا انخفض حجم الادخار يزداد سعر الفائدة. إن الطلب على النقود بدافع المضاربة هو الذي ينشط سوق السندات والتحول من التفضيل للسيولة أو التخلي عن السيولة، فكلما ارتفع سعر الفائدة يتخلى الأفراد عن السيولة ويوظفونها في المصارف، وبالمقابل إذا انخفض سعر الفائدة سوف يوظف الأفراد في السندات. أي تفضيل السيولة.

مصيدة السيولة: وتعني أنه يوجد استعداد لدى الأفراد للاحتفاظ بأي كمية نقود تصلهم (إضافية) عندما يكون سعر الفائدة ثابتاً أي عند سعر الفائدة المنخفض يحتفظ الأفراد بالسيولة ولا يتوقعون انخفاضاً آخر أقل منه كما في الشكل رقم (٣).



الشكل رقم (٣)

يلاحظ من الشكل رقم (٣) ما يلي:

- ١ — عند سعر الفائدة i_1 يتخلى الأفراد عن السيولة وتصبح الكمية المطلوبة من النقود هي M_1 ، هنا تكون أسعار السندات منخفضة.
 - ٢ — عند سعر الفائدة i_2 يزداد طلب الأفراد على السيولة نظراً لانخفاض سعر الفائدة ويتوجه الأفراد للمضاربة بالسندات.
 - ٣ — عند سعر الفائدة i_3 يزداد الطلب على النقود نظراً لارتفاع قيمة السندات مقابل سعر فائدة منخفض ويحتفظ الأفراد بكل النقود الإضافية التي يحصلون عليها (مصيصة السيولة) أو فسخ السيولة.
- أي لا يتوقع الأفراد انخفاضاً آخر في سعر الفائدة فيضاربون بكل ما يمتلكون من نقود نظراً لارتفاع قيمة السندات ويصبح منحني تفضيل السيولة خطاً موازياً للمحور الأفقي، وهذه الحالة أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية نظراً لبيان دور النقود وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

٢ — ٥ — تقدير النظرية النقدية الكينزية:

ظهرت أفكار النظرية الكينزية في ظروف الكساد العظيم ١٩٢٩ — ١٩٣٣ عندما لم تستطع الأفكار الكلاسيكية إيجاد الحلول المناسبة لأزمة الكساد، لأن الكلاسيك يعتقدون بأفكار لو طبقت لأنتجت الكساد، لذلك لم يفكروا بعكس هذه

الأفكار، وكانت الظروف مناسبة، لكي يفكر كينز بشكل معاكس — فكر بالطلب بدل العرض، وبالمالية العامة بدلاً عن السياسة النقدية، وبالتشغيل غير الكامل بدلاً من تلقائية تحقيق التشغيل الكامل، وفكر بالدخل والتوزيع بدلاً من عفوية السوق وجهاز الثمن..^(١) لقد أحدثت أفكار كينز ثورة في عالم الاقتصاد في الثلاثينات من القرن العشرين لأنها وجدت العلاج المناسب للأزمة العامة للرأسمالية.

مما تقدم يمكن القول: بأن الأفكار النقدية الكينزية قدمت للاقتصاد العالمي وصفات جديدة، ساعدته على الانطلاق وقد تم توجيه التقدير التالي:

١ — وضع الكلاسيك بأن زيادة كمية النقود M سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار مع فرض ثبات سرعة التداول النقدي والمبادلات، بينما ترى الكينزية بأن زيادة كمية النقود سوف تشجع على الاقتراض وتشغيل الشركات العاطلة عن العمل، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة ما دون التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقد سوف تدفع المنظمين للحصول على القروض وتشغيل الموارد والعمال ويمكن أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، بعد هذا المستوى فإن أي زيادة في الإنتاج تؤدي لزيادة الأسعار، ولا نعزو السبب لكمية النقود، بل للتنافس بين المنظمين في مرحلة التشغيل الكامل.

٢ — يرى الكلاسيك بأن سعر الفائدة ثمناً للدخار، بينما يرى كينز بأن سعر الفائدة يتحدد عند تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب، ويتوقف طلب النقود على التفصيل النقدي للأفراد الذي يرتبط بدوافع (المبادلات — الاحتياط والطوارئ — المضاربة).

أي كلما زاد طلب الأفراد للسيولة كلما ارتفع سعر الفائدة، وبالمقابل إذا انخفض طلب الأفراد على السيولة انخفض سعر الفائدة.

٣ — وضع كينز بأن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات، فإذا ارتفع سعر الفائدة انخفضت أسعار السندات، وبالمقابل إذا انخفض سعر الفائدة ارتفعت قيمة السندات ويحصل ما يسمى (مصيدة السيولة) أي عند سعر فائدة منخفض يزداد الطلب على النقود بهدف المضاربة.

(١) أريك رول: تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البرادي، دار الكاتب العربي ١٩٦٨ ص ٤٨٠ — ٤٨١.

٤ — يرى الكلاسيك بأن النقود تؤثر على الأسعار، بينما يرى كينز بأن كمية النقود تؤثر على مستوى الدخل والتشغيل.

إن هذه التقديرات التي وجهها الفكر الاقتصادي للنظرية الكينزية لا يعني أنها لم تتعرض للانتقادات، بل ظهر مع الزمن بعض الملاحظات التي يمكن أن توجه للنظرية الكينزية وأهم هذه الانتقادات:

١ — لقد اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية يتحدد بنقطة التقاء منحنى عرض النقد مع منحنى الطلب على النقود بدافع السيولة، دون أن يدرس أثر زيادة الدخل على سعر الفائدة، لأن زيادة الدخل أو انخفاضه يؤثر بشكل مباشر على سعر الفائدة.

٢ — قام كينز بدراسة العوامل المؤثرة على سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم يتناول العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الأجل الطويل، ويكون قد استبعد عنصر الزمن لذلك وصفه البعض من الكلاسيك الجدد (تحليل ستاتيكي) لا يوجد فيه عنصر الحركة.

٣ — لم يدرس كينز العوامل الاستهلاكية وتطور عادات الاستهلاك والتقدم التقني لأنها عوامل تؤثر على الإنتاج وعلى الدخل ومن ثم تؤثر على سعر الفائدة وكمية النقود.

٤ — إذا أراد المصرف المركزي تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار فإن سيطرة حالة مصيدة السيولة تمنعه من تحقيق هذا الهدف لأن الأفراد سوف يحتفظون بكل النقود الإضافية وبالتالي لا يحصل تشجيع للاستثمار وتكون مصيدة السيولة قد وقفت عقبة كأداء أمام تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج الحقيقي.

إن هذه الانتقادات لا تقلل من أهمية الفكر الكينزي لأنه ظهر مفكرون جدد تبنوا النظرية الكينزية أو أفكار المدرسة الكينزية ودافعوا عنها وأوجدوا الحلول للنقاط التي أغفلها التحليل الكينزي أمثال الاقتصاديان (هانس — هيكس) وظهر تحليلهما في التوازن العام متجاوزاً نقاط ضعف الأفكار الكينزية.

الفصل الثالث

النظريات النقدية المعاصرة

مقدمة:

إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي توضح بأن الأفكار والنظريات لا تقف عند حد معين، بل هي في تطور مستمر نظراً لأن الظروف لا تتشابه بين عصر وآخر، وما يكون اليوم حقيقة قد يصبح غداً خرافة أو غير ذي قيمة.

لقد أنتج الفكر الاقتصادي العديد من النظريات النقدية التي تحدثنا عنها وانتهت بأفكار كينز حتى وفاته عام ١٩٤٦، لكن الظروف منذ عام ١٩٥٠ وحتى الوقت الحاضر قد أظهرت العديد من الأحداث التي تستدعي إيجاد نظرية جديدة تستطيع أن تفسر هذا الواقع أو ذاك.

فقد جاءت أفكار ملتون فريدمان الاقتصادي الأمريكي المعاصر معاكسة لأفكار كينز، حيث أعاد قراءة أفكار النظرية الكلاسيكية وطورها معتمداً على كمية النقود، أي على دور النقد في الاقتصاد.

ثم جاءت المدرسة السويدية والاقتصاديان هيكس — هانس ثم توين ليضعوا أفكاراً جديدة تطويراً للنظرية الكينزية.

إن حكومات الولايات المتحدة وأوروبا أصبحت في الظروف الراهنة تعتمد أفكار المفكرين الاقتصاديين المعاصرين وأصبحت الأحزاب تعتمد على أفكار المدرسة التي ترغب بها، بحيث أن الحزب الحاكم الذي يشكل حكومة جديدة ينفذ أفكار المدرسة التي يتبناها، فالأحزاب اليمينية المحافظة تتبنى أفكار المدرسة الكلاسيكية، في حين تتبنى الأحزاب الديمقراطية والعمالية أفكار المدرسة الكينزية.

إن هذا التطبيق العملي للأفكار النظرية يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتطوير النظرية والفكر الاقتصادي، ويساهم في تطوير المدارس التي نشأت في القرن الثامن عشر.

مما تقدم سوف نعالج في هذا الفصل:

١ — نظرية فريدمان في النقود.

٢ — نظرية الإقراض.

٣ — نظرية التوقعات.

٣ — ١ — نظرية كمية النقود الحديثة — مدرسة شيكاغو:

سميت الإضافات على النظرية النقدية الكلاسيكية بمنهج شيكاغو أو المدرسة النقدية وقد تزعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان الذي عين أستاذاً للاقتصاد في جامعة شيكاغو عام ١٩٤٨ وأسس فيما بعد المدرسة النقدية أو ما عرف بمدرسة شيكاغو.

تقوم نظرية فريدمان على الفرضيات التالية:

١ — يلعب عرض النقد دور المتغير الوحيد والفعال في تحديد مستويات الدخل والنتائج الكلية، بمعنى أن عرض النقد هو المتغير المستقل والطلب على النقود هو المتغير التابع^(١).

٢ — تؤدي زيادة عرض النقد إلى زيادة الدخل والنتائج في الأجل القصير في حين تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل.

٣ — يعد الطلب على النقود دالة مستقرة في مستوى الدخل الدائم، وهو الدخل الذي يتألف من متوسط الدخل المتوقعة مستقبلاً، أي الطلب على النقود لن يخضع لتغيرات كبيرة بسبب التغيرات الطارئة على الدخل.

٤ — وجود أشكال مختلفة من الثروة إضافة إلى النقود وهي (النقود — السندات — الأسهم — السلع).

واستناداً لهذه الفرضيات تصبح دالة فريدمان للطلب على النقود كما يلي:

$$M_D = L(P, Y, r_B, r_E, r_D)$$

حيث: P = المستوى العام للأسعار.

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٣١٣.

$$Y = \text{الدخل الحقيقي.}$$

$$R_B = \text{سعر الفائدة النقدي على السندات.}$$

$$R_E = \text{العائد النقدي على الممتلكات (الأسهم).}$$

$$R_D = \text{العائد النقدي على السلع المعمرة}^{(1)}.$$

إن العوائد المتوقعة من الأشكال المختلفة للثروة (نقود — سندات — أسهم — سلع) تحدد حجم ودائع الأفراد، وتحدد طريقة استثمار هذه الودائع، أي يرى فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد على الدخل الاسمي — حاصل ضرب المتغير الأول في الثاني في المعادلة السابقة — حيث يترتب على زيادة الدخل زيادة الطلب على النقود. فالأصول المذكورة (النقود — السندات — الأسهم) تعطي عائداً مباشراً في حين يؤدي الاحتفاظ بالسلع لارتفاع أسعارها وخاصة العقارات، لذلك توجه المضاربون في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من القرن العشرين للمضاربة بالعقارات وكانت تدر لهم دخولاً مرتفعة. مستندين بذلك إلى آراء فريدمان منظر النقد في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في الظروف الراهنة تختلف نظرية فريدمان عن نظرية كينز في النقاط التالية:

- ١ — يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود مستقرة، في حين يرى كينز أن دالة الطلب على النقود غير مستقرة لأنها تتأثر بنظرة الأفراد للظروف الاقتصادية.
- ٢ — لم يقسم فريدمان الطلب على النقود إلى عدة دوافع كما فعل كينز (دافع المعاملات — الطوارئ — المضاربة) بل اعتبر النقود أصلاً من الأصول يدر دخلاً لا داعي لتقسيم الطلب عليه.
- ٣ — ركز كينز على المضاربة بالسندات، في حين ركز فريدمان على السلع المعمرة والأسهم بشكل واضح، أي جاءت أفكار فريدمان لتشجيع المضاربة في البورصات والعقارات.

(١) سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٨٠١.

إن نظرية فريدمان قد أعادت الدور للسياسة النقدية في الاقتصاد وأهملت السياسة المالية التي دعا إليها كينز ونهض الاقتصاد الأوربي على أثرها، لكن التطورات والظروف وخاصة الأزمات قد دفعت الكينزيين إلى إنتاج أفكار جديدة في مجال النقد سوف تأتي على ذكرها.

٣ — ٢ — نظرية الأموال القابلة للإقراض:

نظراً لتطور أشكال التعامل في أسواق السلع والأسواق المالية، وظهور العديد من التوقعات والمضاربات والأزمات، فقد دعت الحاجة لتطوير الفكر النظري الذي ظهر في القرنين التاسع عشر والعشرين، وبالتالي ظهرت مجموعة من المفكرين رغبت في تجديد النظرية التقليدية في النقود، واعتمادها كنظرية حديثة في شكلها قديمة في مضمونها.

قامت نظرية الإقراض على أساس ربط سعر الفائدة بعمليات الإقراض والاقتراض فالمستثمرون يرغبون في الحصول على الأموال بسعر فائدة منخفض مما يؤدي لانخفاض التكاليف وزيادة الأرباح ومن ثم زيادة الإنتاج والدخل، وبالمقابل فإن ارتفاع سعر الفائدة يحفز الطلب على الاستثمار وينخفض حجم الدخل وتظهر البطالة.

كذلك الحال لمقرضي الادخار، أي إذا انخفض سعر الفائدة لا تنخفض الأموال المعدة للادخار، وبالمقابل إذا ارتفع سعر الفائدة ازداد عرض المدخرات استناداً لهذه الأفكار فإن سعر الفائدة سوف يتحكم بعرض المدخرات وطلب هذه المدخرات.

وترى النظرية أنه على المصرف المركزي التدخل وزيادة عرض المدخرات إما بالإصدار النقدي أو من خلال تشجيع المصارف التجارية على خلق الائتمان الأمر الذي يؤدي لتوفير الأموال لتمويل الاستثمار.

وما أضافته النظرية عن النظرية الكمية عاملين:

أ — الإصدار النقدي من خلال المصرف المركزي أو المصارف التجارية.

ب — الاكتناز، وهو خروج النقود من دائرة التعامل في حال انخفاض سعر الفائدة على المدخرات.

إن هذه النظرية تراعي ظروف التطور الاقتصادي الحديث، وتعيد قراءة النظرية الكمية في إطار سوق نقدي ومصرفي متطور، لكن تنبؤات هذه النظرية غير دقيقة فيما يخص الاكتناز لأنه في ظروف اليوم لا يستطيع الفرد سحب أمواله من المصرف ووضعتها في المنازل.

٣ — ٣ — نظرية التوقعات (المدرسة السويدية):

يرى كينز بأن التوازن يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار في سوق السلع، وإذا حصل وتعرض الاقتصاد لمؤثرات خارجية فإن التوازن سوف يختل ويحاول إيجاد توازن جديد، ولكن بمستوى يختلف عن التوازن السابق.

لقد قدم أصحاب المدرسة السويدية وهم ليندبرج — ليندال — أوهلين — ميردال مجموعة من الأفكار لتطوير التوازن الكينزي من التوازن بين الادخار والاستثمار والسلع إلى الادخار المتوقع والاستثمار المتوقع، والادخار المتحقق والاستثمار المتحقق.

يتحقق التوازن عند تساوي الاستثمار المتوقع مع الادخار المحقق، يؤدي عدم التساوي بين الاستثمار المتوقع مع الادخار المتوقع إلى تقلبات الأسعار وحصول فجوة (فائض أو نقص في الطلب).

— فإذا حصل الفائض في الطلب إن كان الطلب أكبر من العرض فإن المستثمرين سوف يزدون الإنتاج ونظراً لوجود فائض في الطلب سوف يحقق المنظمون ارتفاعاً كبيراً في دخولهم.

— إذا حصل النقص في الطلب فإن المنظمين لا يستطيعون زيادة الإنتاج بل التخفيض الأمر الذي يؤدي لانخفاض سرعة تصريف المنتجات، فتتخفيض الأسعار ويخسر المنتجون.

إن النظرية السويدية تقوم على أساس التوقعات، بحيث ألها تعطي التوقعات أهمية أكبر من القوانين الاقتصادية في التأثير على المستوى العام للأسعار. وهي لا تنكر إمكانية قياس هذه التوقعات بصورة مسبقة من خلال الأنظمة المصرفية والبورصات وشركات التأمين وشركات الإنتاج يمكنها الربط والتنسيق بين قرارات المدخرين وقرارات المستثمرين معاً.